القومية العربية

(دراسة تحليلية)

بقلم
الدكتور يحيى عويس

كلمة عامة :

من مظاهر تكوين العالم كما عرفناه خلال القرون الأخيرة أنه يتكون من دول ذات حدود سياسية معينة ، كما أن من مظاهر تكوين هذه الدول أنها تجمع أفراداً يدينون بالولاء لأمتهم . . . فأصبحنا نألف فى التعبيرات الحديثة لفظ « عصبة الأمم » أو « الأمم المتحدة » . والفرد داخل الدولة يعيش « كمواطن » ويتحدث عن « وطنه » ؛ والوطن له كيان معترف به — أو قد يحاول أفراده أن يوجدوا لهم مثل هذا الكيان — فنشير إلى جماعة المواطنين على أنهم يكونون أمة أو « دولة قومية » ، ونتحدث عن شعور وطنى ، أو وطنية ، أو شعور قومى ، أو حركات قومية ، وأحياناً « أحزاب قومية » و « أحزاب وطنية » .

ورغم تعدد الألفاظ والكنايات فإننا غالباً ما نقصد الإشارة إلى ظاهرة واحدة نحس بها رغم صعوبة تعريفها أو اختيار اصطلاح متفق عليه

لوصفها . وهذه الظاهرة تنحصر فى أننا نجد ملايين الأفراد فى الوطن الواحد أو الأمة الواحدة متأثرين فى عواطفهم وسلوكهم بفكرة الولاء للوطن . إنهم يحسون « بوحدة قومية » وبشعور متبادل مع إخوانهم فى الوطن بغض النظر عن ميولهم الطائفية أو الدينية أو المذهبية ، أو المصالح المادية الفردية ويزداد هذا الشعور وضوحاً فى حالات الحرب عند ما تطلب الدولة الولاء الجماعى من مواطنيها وتدعوهم إلى تناسى مصالحهم الشخصية أو الحزبية للتفكير فى القضية الكبرى قضية الوطن أو المصلحة القومية . وإن كانت الحرب تزيد من مظهر التضامن القومى إلاّ أنها فى الواقع تدفع إلى الخارج ما هو دفين فى نفوس الأفراد ، ذلك الشعور بأن الوطن فوق كل شىء ، وأن مصلحة الوطن فوق المصالح الطائفية أو الفردية . وأن القضايا القومية تعلو كل القضايا الأخرى .

والشعور القومى جزء لا ينفصل من التراث والتقاليد والعادات التربوية التى يتوارثها الأفراد فى المجتمع الواحد . فمنذ الطفولة يرى أبناء الوطن الواحد علم بلادهم قبل أن يتعلموا القراءة والكتابة ؛ ويتغنون بالأناشيد الوطنية ، ويستمعون إلى قصص الأبطال القوميين ، ويتعملون تقديس الوطن واحترام رايته ، ويحتفلون مع الكبار فى الأعياد القومية ، إلى غير ذلك من المظاهر التى تغرس فى قلوب النشء حب الوطن والافتخار به والتحمس له . وينتقل الصبى إلى مرحلة الشباب ، فيزداد تعرفاً على وطنه ويزداد حبا له ، وإن انخرط فى سلك الكشافة أو منظمة من منظمات الشباب أو الحرس الوطنى بدأ يشعر بحقيقة معنى « تقديس الوطن » و « الواجب الوطنى » حين يؤدى

« يمين الولاء » على النحو المعهود . . . وهكذا نجد الفرد خلال المراحل المتتالية من حياته يتدرج فى تشرب الروح القومية من تلقاء نفسه حتى وإن لم يكن قد تشبع بألوان التربية المدرسية التى تعنى بالتهذيب الوطنى وغرس الروح القومية . وإن سلمنا بأن الشعور القومى قد يوجد فى الفرد دون الحاجة إلى توجيه تعليمى إلاّ أنه ما من شك فى أن التربية القومية لها أبلغ الأثر فى صقل الأذهان إلى الدرجة التى تصل بمدارك المواطنين إلى المستوى الأمثل الذى فيه يقدسون ويحترمون الواجب الوطنى والمعنى الحقيقى للقومية ، فارتفاع المستوى الثقافى والوصول بالتنظيم الاجتماعى إلى مستوى راق يطبع عليه الأفراد يعتبران من المقومات الأساسية للنضوج القومى الصحيح بعيداً عن التأثيرات المذهبية المغرضة والتيارات الديماجوجية المخربة .

وقد تعددت التفسيرات والآراء المختلفة فى تحديد أهمية المقومات المختلفة لنضوج الروح القومية . وقد ثبت من تكوين وتاريخ الدول الحديثة أن الروابط العنصرية أو اللغوية أو الدينية ليست بكافية أو ضرورية لخلق القومية أو تدعيمها . ولذلك لجأ بعض الكتاب إلى تفسير القومية على أنها تعتمد على التقاليد والعادات الاجتماعية المشتركة كرابط يجمع بين المواطنين فى حدود سياسة واحدة . ولكن الأمثلة كثيرة للتدليل على أمم حديثة نشأت فيها الروح القومية دون أن يوجد بين مواطنيها تراث مشترك من التقاليد والعادات ودون أن يكون لها ذلك التاريخ الطويل من العيشة الجماعية المشتركة .

بيد أننا يمكننا القول بأن الروح القومية كما وجدت بين القرنين

الخامس عشر والعشرين جاءت فى غالب الأحيان كنتيجة لصراع بين مجتمعين يختلفان فى اللغة أو الدين أو المذهب أو لون الحياة العامة . فقد ولدت القومية الهولندية نتيجة صراع ضد الحكم الإسبانى لهولندة ؛ وولدت القومية السويسرية نتيجة كفاح ضد النمسا ؛ ونشأت الروح القومية فى السويد وتولدت أركانها بعد صراع متواصل على مر السنين ضد الروس تارة وضد بولندة وألمانيا تارات أخرى . وولدت القومية الأمريكية ونمت بعد حرب الثورة الأمريكية . وفى إيطاليا كان للقومية الإيطالية الفضل فى تحقيق الوحدة الإيطالية بعد صراع ضد النمسا وبفضل النضال المشترك لمقاومة الغزو الأجنبى . وتمكنت ألمانيا من تحقيق وحدتها وتثبيت مكانة قوميتها بعد صراع ضد الدانمرك وضد النمسا وضد فرنسا . . بعد أن كانت الغزوات النابوليونية قد أوجدت لسكان بروسيا وباڤاريا وڤورتنبرج رابطاً مشتركاً فى صراعهم ضد الخطر الأجنبى وجعلت من هؤلاء جميعاً قومية مشتركة هى القومية الألمانية أو الجرمانية .

وبدأت « فكرة القومية » فى القرن التاسع عشر تنتقل إلى الدول التى لم تكن قد قطعت بعد مراحل بعيدة فى التنظيم السياسى المستقى من النظم الأوروبية ، فقامت فى البلقان حركات قومية بلقانية نتيجة الصراع ضد الأتراك ؛ كما تولدت فى الإمبراطورية العثمانية نفسها حركة تنادى بالقومية التركية وتطالب بتأكيدها وتثبيتها ، كما قامت كذلك حركات قومية فى إيرلندة واليابان والهند والصين وكانت الروح الدافعة فى كل منها هى الصراع ضد النفوذ الأجنبى . وهكذا نرى أن الأمم فى المجتمع الدولى تنضج

وتتولد لكل منها — نتيجة اتصالها بعضها بالبعض الآخر — شخصية خاصة بها ، تماماً كما ينضج الفرد فى المجتمع الواحد ويتخذ لنفسه شخصيته الخاصة به . والسبب واضح فى أن الحروب تزيد من الرابطة القومية وتقويها إذ أن الصراع ضد خطر خارجى — يحتاج إلى التآخى والترابط والتماسك بين أفراد الإقليم الواحد ، كما يحتاج إلى تضحية المصالح الذاتية فى سبيل تحقيق الأمنية القومية وهى الانتصار على العدو المشترك .

والوطن — أو الدولة القومية — يعتبر فى نظر المواطن أعلى مراتب التنظيم الاجتماعى . فمصالح الوطن — أو المصالح القومية — تعلو كل مصلحة أخرى فردية أو طائفية . والوطنى الحق يضع آمال وطنه ومصالحه فوق كل اعتبار آخر . فهو على استعداد لأن يضحى بحياته فى سبيل وطنه ، بينما لا يضحى بنفس الثمن فى سبيل حزبه أو طائفته مثلا . والوطنى الحق هو ذلك الفرد الذى ينظر إلى القضايا والمصالح فى إطار المصلحة العليا لوطنه ، يسير مع السياسة التى تحقق الهدف الأسمى ، يحافظ على سلامة بلاده ويحقق لها استقلالها ، ويسعى جاداً ومضحياً فى سبيل تعزيز قوة وطنه والدفاع عنه إذا ما واجه خطراً من الأخطار . وجانب الوطنية هذا فى حياة الأفراد جانب يعتزون ويفخرون به ، وتجاهل الواجب الوطنى خيانة يعاقبها القانون الخاص والعام . . . وإذن فكل محاولة للتقليل من شأن الروح القومية الموجودة وجوداً طبيعياً فى الأفراد ، وكل محاولة للقول بأن الحركات القومية أصبحت من الظواهر البالية التى لا تساير التطور والزمن ، كل محاولة من هذا النوع تعتبر خروجاً على المنطق ، وكل تجاهل للروح القومية أو محاولة

للحد من نموها والتعبير العملي عنها لا يمكن تفسيرها إلا بأنها وسيلة للقضاء على كيان الأمة وكيان مواطنيها .

ولعلنا نذكر هنا على سبيل المثال أنه حتى روسيا السوفيتية — التي يظن الكثيرون أنها قضت على فكرة القومية وأن مذهبها الشيوعي ينتفي معه وجود قوميات محلية — حتى روسيا هذه بمذهبها المعروف لم تكن لتتجاهل فكرة القومية والتراث القومي الذي يعتز به المواطن وبه يفخر ومن أجله يضحي . . . لننظر مثلاً إلى إحدى الخطب الحماسية الروسية — خطبة إيليا إيهرنبرج في الجيش الأحمر عام ١٩٤٣ إذ جاء فيها : « أيها الجنود ! إن أبطال سباستبول يسيرون معكم جنباً إلى جنب . . . إن أجدادكم يسيرون معكم في المعركة ، أجدادكم الذين كان لهم الفضل في جمع شمل بلادكم روسيا . . . معكم في المعركة يسير فرسان الأمير إيجور ولواءات ديمتري . . . ومعكم يسير جنود ١٨١٢ الذين قهروا نابليون . . . إن أبناءكم وأمهاتكم وزوجاتكم يسيرون معكم ليباركوكم . أيها الجندي ! إن روسيا تسير معك . . . استمع إلى خطواتها . . . في حمى المعركة تشجعك بكلمة حماسية . . . إذا ترددت وقفت لتساندك ، وإذا انتصرت قامت لتعانقك . . . »

أليس في هذا الخطاب أبلغ الدليل على أن ليس ثمة غنى عن التراث القومي والأماني القومية لبث روح الوطنية والاستبسال من أجل الوطن . كيف نوفق إذن بين قائل بأن روسيا السوفيتية لا تعترف بالقوميات وأن شيوعيتها تهدف إلى الدولية والقضاء على شخصية الدول ، وبين ما جاء في

مثل هذا الخطاب والمئات من أمثاله ؟

ويميل بعض المؤرخين إلى القول بأن القومية بمظهرها الحديث — قومية الدول — نشأت ونمت بعد الثورة الفرنسية وظهور مبادئ الحرية والمساواة والإخاء ، وبعد أن زالت الأمارات وزالت معها القوميات (أو العزوات) التى كانت مبنية على أساس التكتل من أجل الأسر الحاكمة من ملوك وأمراء وملكات وأميرات . يقول هؤلاء المؤرخون : إن مبادىء الثورة الفرنسية التى انتشرت فى شتى بقاع الأرض وكان لها صداها ، والتى جعلت لواء السيادة ينتقل من يد الحاكم المستبد إلى يد الشعب ، إن تلك المبادئ كان لها الأثر الأول فى نشر روح القومية فى الدول الحديثة . وهذا التفسير له ما يؤيده تاريخياً مع تحفظ أساسى وهو أن الركن الوحيد من مبادىء الثورة الفرنسية الذى تحقق وكان له صدى بعيد فى بعث روح القومية هو ركن « الإخاء » . ذلك لأن الكثير من الدول القومية نشأت ونمت فيها روح القومية والحماس الوطنى على الرغم من أن الحرية والمساواة ظلتا بالنسبة للملايين من مواطنيها حلماً صعب المنال . فقد لا تسود المساواة بكامل معانيها جميع المواطنين فى الدولة وأن تساووا نظرياً أمام القانون ؛ وقد لا تكتمل الحرية بكل معانيها لجميع المواطنين ، ولكن هذا لم يمنع من وجود روح قومية يدفعها هذا « الإخاء » الذى يجعل من المواطنين « إخوة » يشتركون فى تحقيق مصالح وطنهم الكبرى .

وقبل ختام هذه الكلمة العامة يجدر بنا الإشارة إلى ألوان أخرى من القومية حتى نتبين الفارق بين المحمود منها والمنبوذ . فكلنا يعلم أن الفترة ما

بين الحربين شاهدت نشوء قومية فاشية (أو فاشية قومية) فى بلاد كألمانيا وإيطاليا ، بيد أن تلك القوميات اتخذت شكل نزعات مذهبية كانت لها خصائص مشتركة وإن اختلفت فى مظهرها الخارجى والتطبيقى . لقد كان مولد تلك القوميات الفاشية « صراعاً » ضد أعداء — أعداء فى الماضى والحاضر والمستقبل . ولكنها لم تكن تلك القومية التى يحركها الشعور العام لطبقات الشعب ، وإنما كانت قومية طبقة حاكمة أملت إرادتها على الشعب وهيأت له « الأعداء » و « الأخطار » ورسمت له السبيل للتوسع والطغيان بدعوى القضاء على هؤلاء الأعداء .

لم تكن النازية الألمانية ولا الفاشستية الإيطالية مثلا تركز دوافعها القومية على التحرر أو المساواة أو احترام الشخصية الفردية والعقائد والمذاهب ، وإنما كانت « قومية مملاة » بل قل إنها كانت مذهباً يفرض على المواطنين طاعة عمياء لدكتاتور حاكم وانصياع أعمى لقوانين وتوجيهات تفرضها السلطة الحاكمة بدعوى « مصلحة الدولة » . واقتضى هذا الوضع الفاشى القضاء على ما سموهم أعداء القومية : فكان القضاء على الأقليات العنصرية والدينية واللغوية ؛ وكان كذلك القضاء على كل هيئة أو جماعة أو طائفة يتبين أن هدفها الانتقاص من سلطة الطبقة الحاكمة حتى ولو اقتضى ذلك انتفاء جميع القيم والمثل والمبادىء الأخلاقية . وهذا التصرف هو الذى ألقى بتلك العظم إلى الحضيض ، وكان السبب الأول فى هدم مصير المواطنين على نحو ما شاهدناه . . .

إن تلك القومية العدوانية المظهر والمسلك والمبدأ والتى كانت تقوم على

نظريات واهية من سموعنصرى واضطهادوتنكيل لبعيدة الشبه عن الروح القومية الحقة فى الدول الحديثة النامية حيث يشترك جميع المواطنين بإحساسهم الحقيقى وبكل عواطفهم فى تحقيق الآمال الوطنية دون انصياع لمذهب أو عقيدة معينة ، ودون التفكير فى رابط دينى ضيق أو إقحام نظريات عنصرية بالية فى تنظيم اجتماعى حديث . لقد ثبت خطأ القومية الفاشية ، وكانت لها ضحاياها ، فما بال بعض دول الغرب تحاول تكرار المأساة ، وتحاول إصلاح أخطاء هتلر وأتباعه بأن تحيل « ضحاياه » — هكذا يسمونهم — على قطر عربى وكأنها تحثهم على أن يثأروا لأنفسهم لا من أقطاب النازية ولكن من العرب العزل الآمنين ؟!

* * *

القومية وحق تقرير المصير :

لقد أدى انتشار مبدأ تقرير المصير إلى المزيد من التعقيدات اللفظية فيما يتعلق بكلمتى « دولة » State « وأمة » Nation . فعند ما نتكلم عن حق تقرير المصير لا بد أن نعين ماذا كان المقصود هو حق الدول ، أم حق المواطنين داخل الدول . والتفرقة بين الكلمتين لن تكون صعبة إذا اتبعنا قاعدة منطقية وهى أن الأمة هى مجموعة من الأفراد ، وإن كانت التعبيرات المألوفة قد أسبغت على الأمة صفات سياسية وأمانى وآمالا سياسية ، إلاّ أن ذلك لا يغير من طبيعة الأمة من حيث كونها مجموعة من الأفراد وليست أرضاً أو هيئة إدارية . فالأمة تكوين طبيعى أو

« عضوى » ، بينما الدولة تكوين لا طبيعى أو سياسى . فهناك دول عربية ولكن ليس هناك إلا أمة عربية واحدة على نحو ما سيأتى تفسيره بعد .

ومن الفروض المسلم بها فى الحركات القومية الحديثة أنها تقوم على أساس تحقيق الهدف الأسمى وهو الاستقلال القومى . فدعاة القومية فى كل دولة من دول العالم يسلمون بأن المبدأ الأول الذى يقيمون جهودهم لتحقيقه وتقديسه هو صيانة استقلال وطنهم — وأن تكون مظاهر هذا الاستقلال حكم البلاد بأهل البلاد ، وتمكنهم من تسيير أمورهم دون تدخل أجنبى فى حياتهم الداخلية أو سياستهم الخارجية . فكما أن حق الوجود وحق الاستقلال يعتبران من الحقوق الأولى للأمم فى القانون الدولى ، فإنهما أيضاً يعتبران من المثل الأولى التى يدين بها كل وطنى فى دولته .

ولذلك فإن التحكم أو الضغط الأجنبى ، أو أى مظهر من مظاهر الطغيان أو الإذلال أو التدخل من جانب دولة أجنبية كفيل بأن يشعل نار القومية فى قلوب المواطنين ويزيد وطنيتهم حماسة ، فالوطنى ينظر إلى استقلال وطنه بكامل مظاهره ليس فقط على أنه الهدف الأسمى الذى يضحى بحياته من أجله ، بل يعتبر هذا الاستقلال حقاً من حقوقه العادلة التى ليس لأية قوة خارجة مهما كانت أن تحرمه منه . وليس من الغريب إذن أن يكون حق تقرير المصير والمطالبة بالحرية والمحافظة على استقلال الوطن من الصيحات الأولى لكل زعيم قومى ولكل وطنى فى أية دولة من دول العالم . . فى أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا . . . ولكن شر البلاء فى عصرنا هذا هو أن بعض الدول تريد لنفسها حق الاستقلال القومى وتحقيق المصلحة القومية

فى حين لا تعترف بهذا الحق لغيرها من الشعوب التى تقع تحت سيطرتها .

واليوم نرى الأمم فى ميدان السياسة الدولية تعبر عن شخصيتها وعن تطلعها إلى القوة والهيبة لا بغرض تحقيق مصلحة لأسرة ملكية حاكمة (كما كان الحال فى القرون الماضية) وإنما بغرض تحقيق مصلحة للأمة بأجمعها — أى لتحقيق « مصلحة قومية » . فلذلك تسعى الدول القومية إلى تعزيز قواها وهيبتها لصيانة مصالحها بشتى الطرق والوسائل ، ولكن المسئولين عن أتباع تلك السياسة فى بعض الدول الكبرى ينسون أنها قد تضر بمصالح أمم وشعوب ودول . وقد يطرب بعض الأفراد فى الدول التى تتبع سياسة السيطرة والتسلط والاستعمار والتحكم ؛ يطربون لسياسات حكوماتهم ويؤيدونها لما تنطوى عليه تلك السياسة فى رأيهم من تحقيق للصالح الوطنية ولكنهم غالباً ما ينسون أو يتناسون ألوان الظلم والهوان التى قد تلحقها السياسة الاستعمارية وأساليب التسلط بالأبرياء الضعفاء من أفراد الشعوب المغلوبة على أمرها .

بل والأدعى إلى الغرابة فى تصرفات بعض الدول الاستعمارية أنها تتخذ من التمييز العنصرى ذريعة تبرر بها اضطهادها للشعوب الضعيفة وتحكمها فى مصائرها ، فنسمع عن « سمو العنصر الأبيض » وتأخر « العنصر الأسود » ؛ نسمع عن « أوروبيين » فى المستعمرات يوصفون بأنهم العنصر الراقى الحاكم ، بينما يشار إلى أصحاب البلاد بكلمة « الأهالى » natives بما تحمل تلك الكلمة من كناية عن التأخر والخضوع الواجب للمستعمر « الأوروبى » . . . هذه أنواع من القومية الرعناء التى جبلت

عليها الدول الاستعمارية ، بينما هى فى الوقت ذاته تنكر على الشعوب المستعمرة حقها فى النهوض أو فى التطور والنضوج نحو الوعى القومى ونحو التحرر من السيطرة الأجنبية وهذا رغم اعتراف غالبية المذاهب السياسية بأن الحرية حق طبيعى لشعوب العالم قاطبة .

ويحار المرء فى إيجاد تفسير لمثل ذلك التصرف البادر من بعض الدول الغربية بينما كانت هى أول من دعا إلى التحرر وحقوق الشعوب فى الوقت الذى احتاجت فيه إلى تأييد الرأى العام العالمى . ففى الحرب العالمية الأولى كان موقف الحلفاء حرجاً ، وكان ساستهم فى حاجة إلى التأييد كما كانوا فى مسيس الحاجة إلى تأليب الشعوب ضد أعدائهم ؛ فاختاروا أسلوب الدعوة إلى « حق تقرير المصير » ، وتشجيع جميع الحركات القومية كوسيلة لتفتيت شمل إمبراطوريات الأعداء ونادوا فى سياق دعايتهم بأن قضية الحلفاء هى قضية العدالة والحرية . وقد كان الرئيس ولسن فى مقدمة الساسة الذين حددوا أهداف الحلفاء بأقواله وتصريحاته الرنانة التى صادفت آذاناً مصغية لدى كثير من الشعوب كما كسبت للحلفاء الملايين من المؤيدين لقضيتهم . . . « قضية العدالة والحرية » !

قال الرئيس ولسن فى خطابه أمام مجلس الشيوخ الأمريكى فى يناير عام ١٩١٧ (قبل دخول الولايات المتحدة فى صفوف الحلفاء) محدداً المبادئ التى كان يرى أن تقوم عليها السياسة الخارجية للدول الكبرى : « ليس ثمة حق لدولة أن تفرض سياستها على شعوب أو دول أخرى ، بل من حق كل شعب أن يقرر السياسة التى يرتئيها لنفسه وأن يقرر مستقبله

بكل حرية ودون ضغط أو تهديد من قوة خارجة ؛ وتستوى فى ذلك الحق الشعوب الكبيرة والصغيرة . . .

وفى خطاب النقط الأربع عشرة (٨ يناير عام ١٩١٨) طالب الرئيس الأمريكى بحق تقرير المصير لشعوب أوروبا الوسطى ، ثم أكد هذا المبدأ فى خطاب آخر أمام الكونجرس (فبراير ١٩١٨) جاء فيه « ليس من الجائز أن تقايض الأقاليم والشعوب من سيادة إلى أخرى كما لو كانت متاعاً أو قطع شطرنج . فلن يحكم شعب بعد اليوم إلاّ بمحض إرادته . إن حق تقرير المصير ليس مجرد عبارة جوفاء ، بل مبدأ حتمى يجب اتباعه ، والسياسى الذى يتجاهل هذا المبدأ فى سياسته يعرض نفسه (ودولته) للخطر . . . »

تلك كانت المبادىء التى هتفت لها قلوب الملايين من الشعوب المتطلعة للتحرر ، والتى استقى منها زعماء الحركات القومية مبادئهم وأهدافهم . ولكن ما إن وضعت الحرب أوزارها وتجمعت الدول حول مائدة الصلح حتى تكشفت السياسة المادية والنوايا الاستعمارية للدول المنتصرة . فلم تكن التقسيمات السياسية التى رسمت « للقوميات » الجديدة مبنية على أساس وحدة اللغة أو العنصر كما كان المفروض ، بل كانت المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للدول الغالبة هى الباعث الأول للحدود التى خطها ساسة الدول الكبرى المنتصرة لكى تفرض على الشعوب الأوروبية ، أما خارج أوروبا فلم يكن لدى تلك الدول إلاّ هدف واحد وهو اقتناص الفرص لبسط النفوذ الاستعمارى فى المناطق التى كانت تابعة

للدول المهزومة مثل تركيا وألمانيا . . . وخرجت علينا عبقرية سياسة الغرب بنظام « الانتداب » ، نظام تفتيت الأمة العربية إلى مناطق نفوذ استعمارية فرنسية وبريطانية . وطويت بذلك مبادئ الرئيس ولسن ، وانمحت من محاضر مؤتمرات الصلح لتحل محلها مناورات تبادل الأسلاب والغنائم وتقسيم مناطق النفوذ تحقيقاً للمصالح المادية للدول الغالبة دون النظر إلى حقوق الشعوب الضعيفة ولا إلى أمانيها وآمالها فى التحرر والاستقلال .

إن المؤرخ المنصف لا يسعه إلاّ الاعتراف بخطأ السياسة التى اتبعتها دول الحلفاء على مائدة الصلح ، فقد كانت تلك الدول تفرض شروطها للتقسيم ورسم الحدود السياسية طبقاً لمراميها ومصالحها الذاتية دون التقيد بمبدأ حق تقرير المصير ولا بمبادىء الحرية والعدل » التى أدعت أنها حاربت من أجلها ، وأشركت العالم فى الانتصار لها . فأى حرية هذه التى تفرض نظام الاستعمار باسم الانتداب على أرض الأمة العربية ؟ وأى عدالة هذه التى تفرض تشتيت الأمة العربية إلى دول متفرقة تفصل بينها حدود رسمتها أطماع السياستين الفرنسية والبريطانية ؟ وأى حق تقرير مصير ذلك الذى قضى بوضع المواطنين من الألمان فى التيرول والألزاس « والممر البولندى » تحت سيطرة أجنبية ؟ وكيف نفسر من قبيل تحقيق « الأمانى القومية » تشتيت الشعب المجرى على نحو جعل فريقاً منه يقع تحت سيادة رومانيا ، وفريقاً آخر يقع تحت سيادة يوغوسلافيا ، وفريقاً ثالثاً تحت سيطرة تشكوسلوفاكيا ؟

حقاً لقد أقيمت الاستفتاءات فى بعض المناطق لكى يحدد سكانها رغبتهم فى الانضمام إلى هذه الدولة أو تلك ، بيد أن تلك السياسة كانت دائماً أبداً تتبع بغية التمادى فى تفتيت قوة الدول المهزومة بدعوى حق الأقليات فى تقرير مصيرها وتعيين نوع القومية التى ترغب الانضمام لها . ثم يعجب ساسة الدول الغربية بعد ذلك كيف أن أخطاء ما بعد الحرب العالمية الأولى كانت السبب المباشر فى الأزمات الدولية المتتابعة فى الفترة بين الحربين ، كما كانت من الأسباب الرئيسية لقيام الحرب العالمية الثانية . ويعجب ساسة الغرب بعد ذلك أيضاً كيف أن الدول العربية قامت فيها حركات مناوئة للاستعمار الغربى ، منادية بالاستقلال والتحرر وحق تقرير المصير ، وداعية إلى الوحدة الطبيعية بين الأقاليم العربية التى يكون سكانها أمة عربية واحدة . ويا ليتهم يقتصرون على مجرد ادعاء التعجب ، بل إنهم يصفون الحركة القومية العربية بأنها سلسلة من فورات الشغب والاضطرابات التى تدفعها وتحركها مصالح دول معادية ، وأقليات تسعى للاضرار بمصالح الأمة العربية ! ! وإنه لمنطق عجيب حقاً ذلك الذى يقول للوطنى المتحمس لوطنه إنه يضر بمصلحته لأنه يطالب بالتحرر وبحقه الطبيعى وحق أمته فى تقرير مصيرها والتخلص من النفوذ الأجنبى ! ولكى هكذا يدعى سياسيو الاستعمار فى القرن العشرين حين يحاولون فرض سياستهم على الشعوب الناضجة عن طريق أساليب القرون الوسطى .

والآن لا بد لنا أن نستخلص مقياساً ندرس على ضوئه القومية كظاهرة فى المجتمع الدولى . ما هى مقومات أو أركان القومية ودوافع الشعور القومى؟

أهى وحدة اللغة أو الدين أو العنصر ؛ أم هو التراث الاجتماعى ، أم النضال المشترك والكفاح ضد الخطر الأجنبى ؟ من الواضح أن كلا من تلك المقومات على انفراد لا تعتبر كافية لتكوين « أمة » أو قومية فى العصر الحديث ، ولا بد من وجود أكثر من عامل وأكثر من رباط يجمع شمل أفراد الأمة الواحدة ويجعل من قوميتهم حقيقة واقعة وشعوراً راسخاً لا مجرد نظرية واهية وخرافة سياسية . وكلما تعددت وكثرت الروابط وعوامل بث روح القومية بين الأفراد كلما كانت قوميتهم أكثر رسوخاً وأبرز شخصية بين المجتمعات الدولية . وكلما علت مراتب الثقافة والنضوج السياسى والاجتماعى كلما كان الأمل كبيراً فى أن يتفهم الأفراد حقيقة مصالحهم القومية . فليس أخطر على الحياة العامة وعلى سياسة الدولة ومصيرها من جهل قادتها وسياسييها ، والأخطر على مصير الأمة هو جهل مواطنيها ، فهذا الجهل يجعل منهم لقمة سائغة للديماجوجيين ، وفريسة سهلة لمطامع الدول الأجنبية .

فى إطار هذه التفسيرات والمشاهدات التاريخية العامة سوف ندرس القومية العربية . . . سوف ندرس حيويتها ودرجة نضوجها ؛ وسوف نتعرف على حقيقتها ومستقبلها . . . سوف نبين مدى أثرها على حياة الأفراد فى الأمة العربية ؛ وحين نتعرف حقيقة القومية العربية ودوافعها نستطيع الرد على افتراءات كتاب الغرب المغرضين ونبين أن القومية العربية إنما هى ظاهرة طبيعية حقيقية ، تنمو وتتطور مع الأحداث بالنضوج التدريجى

والوعى المتزايد لدى الأفراد فى الأقطار العربية ، وفهمهم لمصالحهم وحقوقهم الطبيعية واشتراكهم فى المقومات الأساسية للأمة إلى الدرجة التى لا تترك شكاً فى أنهم يكوّنون أمة واحدة ، بل هم أمة واحدة فعلا .

القومية والدول العربية :

إن العالم العربى اليوم منقسم إلى عدد من الدول المستقلة (أو التى تكافح من أجل استقلالها) ، وهذه الدول قد تكونت وسارت على نظم سياسية مستقاة من المذاهب التى سادت أوروبا فترة من الزمن ونشأت خلالها ظاهرة القومية والدول القومية وتطورت على النحو الذى شاهدناه . وقد كانت القومية فى تلك الفترة من تاريخ أوروبا تعنى ولاء الفرد لدولة معينة لها كيانها وحدودها السياسية . والمواطنون فى تلك الدول يعربون عن شعورهم القومى لا لمجرد رغبتهم فى أن يكونوا بلچيكيين أو سويسريين أو سويديين مثلا ، وإنما لأنهم كأفراد بلچيكيين أو سويسريين أو سويديين يتمسكون بالانتماء إلى دول مستقلة ذات سيادة تامة هى بلچيكا وسويسرا أو السويد .

وحين انتقلت ظاهرة القومية والدول القومية فى القرن العشرين إلى الشرق العربى ، انتقل معها نفس الفكر الدافع للقومية فى الدول الأوروبية وأصبح هذا الفكر القومى يسيطر على المواطنين العرب فى الأقطار العربية . لقد كان العرب خلال القرون يكونون جماعة واحدة مترابطة متماسكة تؤلف بينها الروابط الروحية من لغة ودين وثقافة وبيئة وتراث مشترك . ظلوا كذلك

إلى أن جاءت السياسة الاستعمارية فشتتت وحدتهم وقسمتهم إلى أقطار أو دول تحمل اسم العراق وسوريا ولبنان وغيرها . . . فتكونت فى الشرق الأوسط إذ ذاك دول جديدة لكل منها كيان منفصل وحدود سياسية مرسومة . ولما كان سكان تلك الدول الجديدة قد منوا بالاستقلال الذاتى فقد بدأ يتولد لديهم شعور بالولاء لدولتهم التى جمعتهم وحددت لهم كياناً خاصاً وشخصية خاصة ، بل وأوجدت لهم « جنسية » جديدة . وبتوالى السنين وانشغال الأفراد فى قضاياهم المحلية الخاصة بدولهم تناسى سكان « الدول » العربية الجديدة ولاءهم السابق للأمة العربية .

وإذ كانت الأوضاع السياسية فى العالم العربى من دول مستقلة ودول تسعى للاستقلال ، كانت السياسة الاستعمارية من جانب فرنسا وإنجلترا تسعى إلى ازدياد حدة التفرقة السياسية بين كل مجموعة من العرب ، وكانت تنشر بينهم روح الانفصال السياسى والكيان الذاتى حتى تبتعد هذه الدول الحديثة التكوين عن فكرة « الأمة العربية » ، وقد كانت هذه السياسة الاستعمارية كخطوة أولى لإيجاد الشقاق بينها وعزلها بعضها عن البعض الآخر . كان هذا هو هدف الاستعمار الذى سخر له عملاءه من أفراد جعل منهم طبقة حاكمة تساندها وزارتا الاستعمار فى لندن وباريس وهى — أى تلك الطبقة — فى الوقت ذاته طيعة لينة تخضع لما تمليه السياسة المادية للاستعمار . ولكن توالى الأحداث ونضوج الفكر السياسى والثقافى واستكمال السيادة المحلية فى معظم الدول العربية بعث فكرة الأمة العربية والقومية العربية مرة أخرى ، وتوالت الأحداث فهيأت لها الجو فى السنين الأخيرة .

والذى نريد بحثه فى هذا المقال ليس فكرة القومية العربية كمجرد عامل روحى أو معنوى يربط بين الدول العربية المنفصلة . وإنما نريد تتبع حقيقة الأمة العربية كأمة متحدة الأمانى والآمال رغم ما يفرق بينها من حدود سياسية . وبمعنى آخر نريد أن نثبت ما إذا كان بين العرب فى دولهم المستقلة من الروابط ما يجعل منهم أمة واحدة لها خصائص الأمم فى العصر الحديث ، ويمكنها أن توجد لنفسها كياناً ذاتياً أمام بقية دول العالم . ولعلنا نركز جهودنا فى البحث على العامل الأساسى فى تكوين الأمم وهو الكفاح ضد الاستبداد الأجنبى . لأننا نعلم تماماً أن المقومات الأخرى متوافرة فى الأمم العربية من وحدة فى اللغة والدين « والشعور بوحدة العنصر » ووحدة الثقافة إلى غير ذلك من الروابط الروحية التى تجمع بين الدول العربية . ومن المعروف أيضاً أن الأمة العربية إذا كتب لها الاتحاد التام والإلتئام السياسى فى المستقبل لكى تكون « دولة قومية عربية متحدة » ، فإن الروابط الروحية والثقافية والعنصرية ستكون من الدعائم الأولى لتأييد استقرار مثل هذه الدولة .

وقد يقول البعض إن وجود عوامل أو مقومات مشتركة بين الدول العربية ليس فى حد ذاته كافياً لكى يجعل منها أمة أو دولة قومية تحقق التطور والنمو الديناميكى فى عالم يتسابق نحو القوة والهيبة وتحقيق المصالح . ورداً على هذا القول لا بد لنا أن نبحث المصالح الاقتصادية والسياسية للأمة العربية كعناصر أساسية فى تكوين قومية متماسكة قوية الأركان .

وسؤال آخر قد يتطرق إلى الذهن : إذا سلمنا بأن الدول العربية لها من

المقومات والمصالح ما يجعل منها أمة واحدة ، وأنها سعت جادة لجعل فكرة الأمة العربية حقيقة سياسية واضحة فى الميدان الدولى ، فهل يؤدى هذا إلى تضارب فى ولاء الفرد — ولائه لدولته المحلية وولائه للدولة القومية العربية؟ والجواب على هذا السؤال هو أن الدولة القومية العربية التى ستجمع بين الدول العربية القائمة ستكون مبنية على أساس الشعور القوى « بالعروبة » ، وستزداد تماسكاً وقوه إذا ما اشتركت فى كفاح ضد عدو خارجى مشترك ، كما أنها ستنمو وتزداد رسوخاً بالانتشار التدريجى للثقافة القومية العربية والوعى السياسى العربى . والميزان الأخير لحقيقة وجود الأمة العربية أو عدم وجودها هو قدرة أفرادها على إظهار عزيمة جماعية مشتركة وأمنية جماعية واحدة للعمل المتضافر إذا ما واجهت خطراً خارجياً . فمدى الشعور الجماعى وانطباقاته العملية هو المقياس الحقيقى الذى به نحكم على مستقبل دولة قومية عربية ، وهو كذلك المقياس الذى به نقيس مدى فاعلية القومية العربية كظاهرة فى أثرها فى ميدان السياسة الدولية .

لقد كان سكان الشرق العربى أيام الخلافة العربية وخلال سنى الحكم التركى يشعرون دائماً بأنهم يكونون أمة واحدة . لم تكن المسافات قد قربت والانفصالات قد سهلت إلى الدرجة التى نعرفها اليوم ، بيد أن جميع الأقاليم الناطقة بالضاد كانت تعلم أنها تكوّن مع جاراتها أمة عربية واحدة تربطها روابط تجارية بالإضافة إلى الروابط المعنوية والروحية واللغوية والإدارية . كانت هذه هى الحقيقة . ولم يكن العرب ليعرفوا الانقسام السياسى والقومية « الانفصالية » التى أقحموا فيها بتدبير إنجلترا وفرنسا . كان العرب يكونون

أمة واحدة فعلا رغم وجود إمارات وولايات ، لأن هذا التقسيم الإدارى كان سطحياً لا يؤثر فى حقيقة القومية العربية . وربما كانت هناك خلافات بين الإمارات والولايات والولاة والسلاطين . بيد أن تلك الخلافات لم تكن فى أى فترة من تاريخ الأمة العربية من الحدة بحيث تغير من حقيقة الوحدة القومية أو تحدث انشقاقاً تاماً ومعاداة بين قطر عربى وآخر إلى الدرجة التى تمحى معها الشخصية العربية لكل منهما .

كان هذا هو حال الأمة العربية فى الماضى إلى أن جاء الاستعمار الغربى ففرض على العالم العربى ذلك التقسيم والتفتيت الذى شاهدناه . وإن كان هذا التقسيم عامل إضعاف للأمة العربية إلاّ أنه كان فى الوقت ذاته دافعاً لبث روح المقاومة الجماعية ضد الاستعمار الغربى . فالقومية العربية التى بدأت فى الفترة ما بين الحربين كانت مدفوعة برغبة العرب فى مقاومة الاستعمار الغربى سواء فى أسلوبه الظاهر أو أساليبه المستترة . وفى الظروف التى لم تستطع فيها الحركات القومية العربية أن تتخذ مظهر الكفاح والمقاومة كان رائدها أن تكون الأمة العربية فى حالة استعداد للمقاومة ، أو لتعزيز إمكانياتها إلى الدرجة التى تستطيع بها مقاومة قوة المستعمر ، فقد علّم الغرب العرب أن درجة الهيبة والمكانة والتأثير فى عالم السياسة المادية تعتمد على الاستعداد العسكرى بقدر ما تعتمد على الاستعداد المعنوى .

والحركات القومية العربية كما عرفناها بعد الحرب الأولى جاءت كنتيجة مباشرة لضرورة قومية وهى مقاومة الاستعمار الغربى — فالاضطهاد الفرنسى فى سوريا والمغرب ، والضغط البريطانى فى العراق ومصر ،

وتجاهل الدولتان الاستعماريتان لمطالب العرب زاد من قوميتهم حماساً . إلاّ أن بذور القومية الحديثة فى الشرق العربى كانت قد غرست قبل الحرب العالمية الأولى . كانت حركة تركيا الفتاة قد حاولت لفترة قصيرة ضم بعض شباب العرب المتحمسين إليها ، ولكن سرعان ما تبين لكل وطنى عربى ألا أمل لدعم القومية العربية وتحقيق الأمانى القومية إلاّ بالانفصال عن كل ما هو تركى ، وجعل الأمة العربية تؤكد كيانها الذاتى بعيداً عن تركيا ونفوذها البالى وسياستها المهلهلة .

وفى عام ١٩٠٩ عند ما شعر قادة « تركيا الفتاة » بما سموه خطر الحركات القومية العربية أصدروا أوامرهم بمنع تكوين الجمعيات غير التركية فى الدولة العثمانية . وهنا اضطر رواد القومية العربية الحديثة إلى العمل سراً بعيداً عن أنظار الاضطهاد التركى ؛ وتكونت الجمعيات الوطنية العربية فى شتى أنحاء الشرق العربى يغذيها شباب العرب المثقف ، الذى عمل جاهداً على نشر الوعى القومى العربى الحديث بعيداً عن القبضة الاستبدادية للحكم التركى . وقد كان هؤلاء الشبان نواة لقادة القومية العربية فيما بعد ، كما كان منهم السياسيون القوميون البارزون فى سوريا ولبنان والعراق وغيرها من الأقطار العربية .

هكذا غرست بذور القومية العربية الأولى — كفاح ضد الأتراك ووحدة بين العرب ينادى بها الشباب الناضج الذى كتب له أن يشعل الروح العربية القومية بعد سبات بين أفراد الشعب استمر عدة قرون خلال الحكم العثمانى . وفى تلك الفترة التى نهضت فيها القومية العربية كان للعلم

وانتشار للثقافة أكبر الأثر فى سرعة انتشار الوعى القومى والنضوج السياسى . ومن الأدلة البينة على انتشار الوعى القومى والثقافة السياسية بين أفراد الشعب العربى — فى الفترة ما بين ١٩٠٠ حتى نشوب الحرب العالمية الأولى — ذلك الازدياد الظاهر فى عدد الجرائد والمجلات فى الأقطار العربية المختلفة . ففى تلك الفترة زاد ما نشر فى لبنان من ٢٩ إلى ١٦٨ جريدة ومجلة ، وفى سوريا من ٣ إلى ٨٧ ؛ وفى فلسطين من جريدة واحدة إلى ٣١ ؛ وفى العراق من جريدتين إلى ٧٠ ؛ وفى الحجاز من لا شىء إلى ستة . هذا بالإضافة إلى النشرات العديدة التى كان يقوم بإعدادها ونشرها جماعة من المهاجرين العرب الذين فروا من الاضطهاد التركى ليواصلوا جهودهم فى الخارج لصالح القضية العربية والتحرر من الطغيان التركى .

ولعل أحداث الحرب العالمية الأولى وما تبعها من تسلط استعمارى غربى فى غنى من أن تعرف أو تزاد إيضاحاً . كما أن من المعروف أيضاً أن النوايا الاستعمارية الغربية لم تكن بخافية على قادة القومية العربية المخلصين ، فكتب لهؤلاء إذن أن يضاعفوا الجهود بعد أن تبين لهم أن الاستعمار الغربى يريد أن يحل محل الاستعمار التركى الزائل . وإننا نذكر هذه الحقيقة ونؤكدها رداً على مزاعم بعض المؤرخين الغربيين الذين يدعون بأن فترة الحركات القومية العربية انتهت بزوال الحكم التركى الذى كان (على حد قول كتاب الغرب) السبب المباشر لقيام تلك الحركات ، وأن كلا من إنجلترا وفرنسا ساعدتا الدول العربية على تحقيق أمانيها بالتخلص من الاستبداد التركى وإيجاد كيان ذاتى منفصل لكل منها كدول قومية ذات سيادة .

والغرض من وراء هذا التحليل التاريخى المزيف ظاهر واضح . فكتاب الغرب الذين ينسجون مثل هذا التفسير يرمون إلى القول بأن القومية العربية « السليمة » انتهت مهمتها بعد الحرب الأولى ، وأن الحركات القومية التى ظهرت فى الدول العربية بعد ذلك إنما كانت حركات شغب واضطرابات تسيرها قوى مغرضة من أعداء بريطانيا وفرنسا ومن الدول التى كانت تضمر لها الشر . إن مثل هذا القول اجتراء على الحق والتاريخ ، فالحركة القومية العربية لم تنقطع بتاتاً بمجرد تكوين دول عربية مستقلة أو خاضعة لنظام الانتداب . إن ما حدث هو أن الشعب العربى أُجبر قسراً وبالقوة على الخضوع للتنظيم السياسى الذى فرض عليه فى مؤتمرات الصلح ، وما تلاها من مفاوضات ومعاهدات غير متكافئة فرضتها بريطانيا أو فرنسا . وعند ما تكونت الدول العربية الحديثة بعد الحرب واستقت نظم الحكم المألوفة فى المذاهب السياسية الغربية لم يكن معنى ذلك إنعدام شخصيتها العربية ، أو انتفاء مقومات القومية العربية فيها . فبينما كانت خطط التقسيم السياسى للعالم العربى تعمل على الانفصال كانت هناك الروابط المعنوية والروحية تعمل على دوام الوحدة واستمرار الشعور القومى العربى ، تدعمه وحدة اللغة والدين والثقافة وتساعد على انتشاره الصحافة العربية .

وعليه فبينما كان قادة الحركات القومية العربية يعملون فى نطاق « إقليمى » أو « محلى » كل فى « دولته » ، كانوا جميعاً يشعرون ويحسون بضرورة القضاء على العدو الأجنبى المشترك ، وفى الكفاح ضد العدو

الاستعمارى المشترك كان العرب متحدين قلباً وروحاً حتى وإن لم يكن فى وسعهم إتخاذ إجراءات جماعية أو أتباع سياسة خارجية موحدة ضد هذا العدو ؛ لقد كانت سياسة الاستعمار فى جميع الدول العربية واحدة فى مظهرها وأساليبها ونتيجتها . كان كفاح القومية العربية ضد الاستعمار فى إقليم معين منفصلا سياسياً عن الكفاح فى الأقاليم المجاورة ؛ ولكن صدى هذا الكفاح وردّ فعله كانت تشترك فيه جميع الأقطار العربية ، أى تحس به الأمة العربية بأسرها .

فى مصر كان الكفاح الذى بدأ منذ ١٨٨٢ ضد الاستعمار البريطانى قد وصل إلى أشده عند ما رفضت بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى الاعتراف بوفد مصرى فى مؤتمر الصلح . وكان ذلك التحدى إيذاناً ببدء دورة أخرى من الكفاح الذى زادت حدته حتى بعد الاعتراف الاسمى باستقلال مصر عام ١٩٢٢ . فلم تكن الحركة القومية المصرية لترضى بذلك المظهر الخارجى للاستقلال بينما كانت البلاد فى الواقع خاضعة للنفوذ الاقتصادى والسياسى البريطانى . وحتى بعد معاهدة ١٩٣٦ وبعد « المساواة » التى قيل إنها اتخذت أساساً للعلاقات بين بريطانيا ومصر بعد المعاهدة ، استمرت سياسة الضغط والإملاء والتسلط على الحياة السياسية فى مصر . وإن كانت بريطانيا تنكر هذه الحقائق وتدعى أن علاقاتها مع مصر كانت مبنية على أساس معاملة الند للند ، وإقامة الصداقة والود بين البلدين ، فلعل أفعالها خير شاهد على جرائمها السياسية فى حق مصر . ولعلنا نذكر هنا شهادة المستر وندل ولكى الأمريكى عند زيارته لمصر أثناء

الحرب العالمية الثانية ، إذ لم يخف الحقيقة حين قال « إن اللورد كيلرن سفير بريطانيا هو الحاكم الحقيقي لمصر » . ولو أن الصراع القومي في مصر لم يستمر وتزدد حدته لما كان جلاء ولما كانت تسوية ولما كان استقلال فعلي . ولما استطاعت مصر أن تقف ذلك الموقف الذي وقفته من العدوان البريطاني الأخير . فالنضال القومي في مصر إذن كان (وما زال) مستمراً ، وكلنا يعلم ما كان لهذا النضال من صدى في الدول المجاورة .

وفي العراق وسوريا ولبنان وفلسطين كانت نكبة الانتداب الذي لم يقره العرب ، والذي خيب آمال المجاهدين في استقلال بلادهم ، ودفعهم لمواصلة الجهاد والكفاح ضد ذلك النوع الجديد من الاستعمار الغربي المقنع في صورة تنظيم دولي تتولى عصبة الأمم الإشراف عليه . وقد علق المؤرخ الإنجليزي « البروفسور جيب » على نظام الانتداب بقوله : « لقد أخذتا بريطانيا وفرنسا على عاتقهما المسئولية القانونية والأدبية لتوجيه ومساعدة الدول العربية في تطورها وبنائها . ولكن الدول الغربية فشلت في أن تتفهم مدى وقوة الحركة القومية العربية ، ومنذ البداية ساد سوء التفاهم والفشل واستحال التعاون بين العرب والغرب . لقد كانت سياسة الديمقراطيات الغربية في الفترة بين الحربين تتسم بقصر النظر وعدم التعمق في الحقائق مما أدى إلى فشلها في الميدان الخارجي . وهذا النوع من الفشل وقصر النظر كان هو أيضاً المسير للعلاقات بين العرب والدول الغربية » .

تلك هي شهادة مؤرخ إنجليزي عرف باتساع ثقافته ومعلوماته عن شئون الشرق الأوسط ، إلا أن الأمر لم يكن مجرد قصر نظر أو سوء تفاهم

ولم يكن مقصوراً على مجرد تشكك العرب فى نوايا الدول الاستعمارية ، أو استيائهم من أن مصالحهم تخضع لأهواء السياسة المادية التى تتبعها الدول الاستعمارية . إن الأمر كان سلسلة من الوقائع السافرة ، من اضطهاد وإذلال وإخضاع وكبت ، وفظائع وجرائم ارتكبها المستعمرون وقواتهم للتنكيل بالشعب العربى بعد أن رفض ما فرض عليه من سياسة أملتها المصالح البريطانية والفرنسية . فهل كان المفروض أن يسكت العرب على كل هذا ، وأن يقضى على حركتهم القومية ويرضون بما يملى عليهم ؟ وهل كان التقسيم الذى فرضه مؤتمر الصلح بإيعاز فرنسا وبريطانيا وباتفاقهما متمشياً مع مبادئ الرئيس ولسن التى هتفت لها قلوب ملايين العرب ممن حاربوا الحكم العثمانى ؟

لقد كان للرئيس ولسن فكرة صائبة بخصوص استقلال سوريا بعد الحرب الأولى ، وقد نادى برأيه وطالب بالأخذ به . وحذر من عواقب الاستهتار بحقوق أهل سوريا ، ولكن إنجلترا وفرنسا كانتا قد عقدتا النية على تبادل الأسلاب طبقاً لمعاهدة سايكس — بيكو السرية التى فضحت الثورة البلشفية أمرها . بل إن إنجلترا وفرنسا تجاهلتا أيضاً التحذير الذى أدلى به لورد اللنبى حين قال « إن المسلمين عامة والعرب خاصة سوف يقاومون أشد المقاومة كل محاولة لتثبيت النفوذ الفرنسى فى سوريا » .

لم تكن المسألة فى نظر الاستعمار البريطانى الفرنسى مسألة وعود أو كلمة شرف أو حقوق مشروعة أو مبادئ تقرير مصير ، بل كانت مسألة مصالح مادية استعمارية أولا وآخراً ؛ وتحقيق تلك المصالح كان

لا بد وأن يتم على حساب التضحية بحقوق العرب . لقد كانت فرنسا تخشى قيام دولة مستقلة فى سوريا حتى لا يكون لهذا الاستقلال رد فعل أو صدى فى الأقطار العربية التى كانت خاضعة للنفوذ الاستعمارى الفرنسى فى شمال أفريقيا . ولذلك اتفقت الدولتان المستعمرتان على تشتيت شمل ولاية سوريا إلى أجزاء أربعة : لبنان ، واللاذقية ، ودولة سورية عاصمتها دمشق ، ثم الإسكندرونة . وكان الغرض من هذا التشتيت هو بث الدعوة إلى قوميات انفصالية ، وجعل الدولة السورية الجديدة ضعيفة من ناحية الإمكانيات والموارد ومغلقة جغرافياً حتى تسيطر فرنسا على تجارتها وحياتها الاقتصادية .

وأسرعت فرنسا إلى تنفيذ خطتها ، فأنذرت الملك فيصل بن الحسين بالانسحاب فوراً خلال أربع وعشرين ساعة (بعد أن كان قد أنشأ حكومة عربية تحت لوائه فى سوريا) وبثّت جنودها وعملاءها لقمع حركة الوطنيين والمجاهدين السوريين ؛ وهنا بدأت فترة جديدة فى كفاح سوريا القومى ضد قوى الاستعمار . وقد شهد التاريخ كيف أن فرنسا استعملت كل الوسائل الوحشية الممكنة لكبت روح الكفاح الوطنى السورى ؛ كما لجأ عملاء الاستعمار إلى فرض اللغة الفرنسية كلغة إجبارية فى المدارس السورية (كما كان الحال بالنسبة للإنجليزية فى مصر) ، وصودرت الصحافة الوطنية ، واعتقل الزعماء الوطنيون ، وأعدم الكثيرون من المجاهدين . . . إلى غير ذلك من أعمال القمع والتنكيل التى رن صداها فى جميع أنحاء العالم العربى الذى ظل ناقماً على الاستعمار الفرنسى حتى

اليوم . فليس من المبالغة إذن القول بأن الحركة القومية السورية التي استمرت ولم تنقطع في يوم من الأيام كانت جزءاً مكملاً لكفاح العرب المشترك ضد الاستعمار الغادر ؛ ولا من المبالغة القول بأن الشعب السوري ظل في حالة شبه ثورة غير منقطعة منذ ابتلائه بالانتداب الفرنسي حتى استقلال سوريا عام ١٩٤٥ . إن الذعر والفزع الذي حاول المستعمر الفرنسي بثه في قلوب الشعب السوري ، وأعمال القتل والتنكيل التي قام بها جنود الاستعمار ، وإلقاء القنابل أياماً متتالية على الآمنين من السكان دون ذنب أتوه اللهم إلاّ الإعراب عن شعورهم القومي . . . كل تلك الأعمال زادت الحركة القومية السورية حماساً ، وعلّمت العرب المجاورين لسوريا دروساً ، وكسبت للشعب السوري عطفاً وتأييداً من إخوانه في ربوع الشرق الأوسط . . . تلك كانت حلقة أخرى من تاريخ القومية العربية .

ولم يكن اكتئاب مجاهدي العراق في الحركة القومية العربية بأقل شأناً من جهود إخوانهم في الدول المجاورة . كانت إنجلترا قد استولت على العراق بعد زوال السلطة العثمانية ، وأنشأت فيه نظام حكم ضمت بمقتضاه العراق لحكومة الهند حتى تصبح بذلك إحدى « مستعمرات التاج البريطاني » . فكانت خدعة أخرى أضافتها إنجلترا إلى سجلها الأسود الحافل بنكث العهود التي كانت قطعتها للعرب خلال الحرب لكي تحثهم على الحرب في صفوفها ضد تركيا . فطنّ وطنيو العراق لهذا الخداع ، وعقدوا النية على الثورة ضد الاستعمار البريطاني ، وقامت الثورة العراقية الوطنية فعلاً في ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٠ ، وشملت معظم أنحاء البلاد حتى أقلقت الجيش البريطاني

المحتل بقواته ومعداته . لم تكن ثورة مكتملة التسليح والاستعداد ، ولكن القائمين بها كانوا ممتلئين وطنية وغيرة على حقوق بلادهم المغتصبة . أرادت إنجلترا للعراق الخروج من حكم تركي فاسد للدخول فى استعمار بريطانى سافر . فكان هذا كافياً لإشعال روح الحماس فى قلوب الوطنيين العراقيين الذين ناضلوا وكافحوا إلى درجة جعلت جريدة « التايمز » اللندنية تعلق قائلة : « ليس من الحكمة التمادى فى العداء ، فإننا لانريد أن يكون العراق مقبرة للإمبراطورية البريطانية كما كان مقبرة للإمبراطوريات القومية ! ! » .

وعند ما شعر ساسة الإنجليز بعزم الوطنيين فى العراق على استكمال استقلال بلادهم لجأوا مرة أخرى إلى الخداع ، فجاء تشرشل (وكان وقتئذ وزيراً للمستعمرات) إلى مؤتمر القاهرة فى مارس سنة ١٩٢١ ، وأوهم فيصل بأن إنجلترا سوف تقيمه ملكاً على دولة مستقلة فى العراق ؛ ولكن تشرشل عاد يراوغ فيما بعد ، ويدعى أن لا بد من عقد معاهدة بين إنجلترا والعراق لتحديد العلاقات بينهما ؛ كما أصرت الحكومة البريطانية قبل عقد تلك المعاهدة على أن يعترف العراق بالانتداب البريطانى خلافاً لما وعد به تشرشل من قيام حكومة عراقية مستقلة ذات سيادة . وأمام بطش الإنجليز وتحكمهم كقوة منتصرة فى مصائر الدول الصغيرة الضعيفة اضطر الملك فيصل الأول إلى قبول الشروط البريطانية ، ولكنه كان يعلم أن أمام العراق مرحلة طويلة من المقاومة الوطنية للتخلص من الاستعمار البريطانى . كان فيصل يعلم ذلك لأنه كان الرجل الذى حارب فى صفوف الجيش

ضد الاستبداد التركى ، والرجل الذى وقف يدافع عن حقوق العرب فى مؤتمر الصلح ، والرجل الذى عرف كيف يلهب حماس المواطنين فى ربوع العالم العربى وينادى بالتحرر والاستقلال . لقد رسم الملك فيصل الأول الخطوط الأولى للقومية العربية فى العراق ، ولكن الأقدار شاءت أن يوجد فى العراق فريق من ذوى المصالح الذاتية قام بتبديد التراث الذى خلفه الملك فيصل ، فناصر المستعمر البريطانى وهيأ له السبيل لتثبيت أقدامه والإطاحة بمصالح الشعب العراقى .

لقد شهد التاريخ كيف حاول الملك فيصل الراحل أن ينمى بين أفراد الشعب العراقى روح القومية العربية الحقة ، ولكن يد الاستعمار كانت أسبق من تلك الجهود ، فقد بثت بريطانيا عملاءها والموالين لها ، واستغلت ذوى المصالح الشخصية والإقطاعيين فى العراق لمساعدتها فى كبت الحركة الوطنية والإطاحة بقادتها . وقد استمر الصراع سجالا على مر السنين بين فريق الوطنيين المثقفين الذين نادوا بالإصلاح الاجتماعى والسياسى وبين فريق الرجعيين الذين يسعدهم ويطيب لهم بقاء الأمور على ما هى عليه . وكانت بريطانيا دائماً أبداً فى الجانب المؤيد للرجعية ، كما لجأت إلى بث الدسائس والمخاوف بدعايتها المسمومة لتوهم الشعب العراقى بأنه محط أطماع الدول العربية المجاورة ، وأن مصر تارة والمملكة السعودية تارة أخرى تريدان بسط نفوذهما على العراق للحد من هيبته واستقلاله . . ! !

ورغم تيار الدسائس هذا الذى دام سنين طويلة لم تخمد جذوة القومية العربية فى العراق ، ولم تستطع بريطانيا ولا عملاؤها أن تقضى على شعور

العداوة المستحكم ضدها . كما دلت على ذلك الأحداث المتتابعة التى كان من أبرزها ثورة رشيد على الجيلانى . والثورة التى قامت ضد معاهدة بيفن — جبر ، وأخيراً الثورة الجامحة ضد الحلف التركى العراقى البريطانى وضد سياسة نورى السعيد . وليس المجال فى مقال علمى كهذا التعرض لشخصية نورى السعيد والدور الذى لعبه فى تأييد الاستعمار البريطانى وتثبيت أركانه ، بيد أنه لا يسعنا إلا أن نسوق هنا « شهادتين » إحداهما من أبواق إنجلترا ، والأخرى خطها نورى السعيد بيده . والشهادة الأولى هى أن ساسة الإنجليز وكتابهم قد خلعوا على نورى السعيد لقب « الصديق الأول للإمبراطورية البريطانية فى الشرق العربى » ، وليست العبرة بمجرد اللقب وإنما العبرة بما ينطوى عليه من معنى دفين !

أما الشهادة الثانية فقد جاءت عن لسان نورى السعيد حين أدلى بتصريح لجريدة التايمز اللندنية إبان الحرب العالمية الثانية جاء فيه : « إن الدعاية البريطانية فى العالم العربى لم تصل بعد إلى عامة الشعب ، وعلى إنجلترا أن توسع نطاق دعايتها وتزيد من قوتها حتى تبلغ أغراضها من التأثير على أفراد الشعب العربى والحصول على تأييده للمصالح البريطانية ، وتقضى بذلك على الدعاية المحورية الضارة ! ! . . .

إنهما شهادتان لا تحتاجان إلى تعليق . . . ! والحقيقة التى لا جدال فيها هى أن العشرات أو المئات من الموالين لبريطانيا فى العراق أو فى غير العراق لن يستطيعوا الرجوع بالتاريخ إلى الوراء ، ولا أن يقفوا فى وجه النمو والتطور الطبيعى للحركة القومية العراقية — وما هذه الأخيرة إلا ركناً هاماً

مكملاً للقومية العربية . إن وسائل الكبت المؤقت واضطهاد الوطنيين واعتقال المجاهدين لا يمكن أن تقف حائلا دون ظاهرة ديناميكية ؛ فلا بد أن يأتى اليوم الذى تصبح فيه « الدولة القومية العربية » حقيقة سياسية قائمة ، ولن تكتمل هذه الدولة من غير العراق ، وما العراق إلا جزءاً حيوياً من الأمة العربية .

وفى بقية الدول العربية التى وضعت قسراً تحت نظام الانتداب لم تكن الحركات القومية بأقل شأناً ولو أن المظهر الخارجى لتلك الحركات يختلف عن مثيلاتها فى العراق ومصر وسوريا . ففى فلسطين — كما هو معروف للجميع — كان على العرب أن يقاوموا خطراً مزدوجاً ؛ كان عليهم أن يقاوموا الأساليب الاستعمارية البريطانية من ناحية ، كما كان عليهم أن يقاوموا الزحف الصهيونى الذى كان يتم بمساندة بريطانيا وتأييدها . وليس تاريخ جهاد العرب فى فلسطين بحاجة إلى تعريف ؛ وليس هناك عربياً واحداً فى قطر من الأقطار لا يعترف بأن قضية فلسطين العربية هى قضيته وقضية بلاده ، وأن واجبه القومى يملى عليه أن يبذل قصارى جهوده لنصرة عرب فلسطين إخوانه فى العروبة .

أما فى لبنان فقد كان هدف الاستعمار الفرنسى هو القضاء الكلى على الشخصية العربية لتلك البلاد ، ومن ثم السير بها نحو تيار جارف ينتهى « بابتلاعها » كمستعمرة فرنسية ممثلة فى الاتحاد الفرنسى ، شأنها شأن المستعمرات الفرنسية الأخرى التى خدعت فرنسا شعوبها على النحو المألوف . لقد دأب الاستعمار الفرنسى على إنشاء المعاهد والمدارس الفرنسية فى لبنان

ليقضي تدريجياً على اللغة العربية وبالتالي على القومية العربية وشخصية لبنان العربية . وكان الاستعمار الفرنسي يهدف من وراء إحلال الثقافة الفرنسية محل الثقافة العربية إلى خلق طائفة من اللبنانيين الذين تعتمد عليهم فرنسا في الوقوف أمام تيار القومية العربية المتأججة في الداخل والزاحفة من الخارج . ومما يؤسف له أن تلك السياسة الاستعمارية الفرنسية قد صادفت نجاحاً لدى بعض ضعاف النفوس ممن فضلوا تحقيق مصالحهم الذاتية على الاتجاه نحو الواجب الوطني ؛ فاستغلتهم فرنسا لتجعل منهم فئة تعطف على الاستعمار الفرنسي . . ويالله العجب ! وتنادي بالابتعاد عن تيار القومية العربية .

حقاً إنه لمن العجيب أن ينادي بعض المواطنين في لبنان بالابتعاد عن الوحدة العربية والقومية العربية والارتماء في أحضان فرنسا . ومن العجيب أن يتذرع بعض هؤلاء بحجة اختلاف الدين أو المذهب لكي يبرروا ميولهم الانفصالية . إن الوطنية لا تعترف بالفوارق الدينية في عصرنا هذا ؛ والقومية اللبنانية بحكم المصالح الاقتصادية والسياسية وبحكم الروابط الثقافية والروحية لا بد وأن تتخذ وجهة طبيعية عربية ؛ إذ أن أي اتجاه خلاف ذلك لا بد وأن يكون ضد طبيعة البلاد وطبيعة أهلها وضد مصالحهم في الأمد الطويل . ولا يمكن لإنسان أن يتصور لبنان وقد تحول إلى مستعمرة فرنسية (أو حتى دولة مستقلة مرتبطة بفرنسا أو أية دولة أجنبية أخرى) وسط شقيقاته الدول العربية الأخرى .

ولعل الأعجب من هذا ما سمعناه أخيراً بعد العدوان الفرنسي على مصر

من أن فريقاً من اللبنانيين عارض قطع العلاقات بين لبنان وفرنسا ، مشيراً إلى أن فرنسا هى الأم الرءوم وليس للبنان أن ينقطع عنها ! ! إن معرفتنا للأم هى ذلك الشخص ذو القلب العطوف التى ترضع صغارها وتسهر على تربيتهم ورعايتهم . . . أما تلك التى « تأكل صغارها وتمتص دماءهم » فى قواميس اللغة أسماء وصفات توصف بها غير كلمة الأم الرءوم . . . وعلى أى الحالات ، إن فى لبنان من زعماء الوطنية ورافعى لواء القومية العربية ألوفاً سوف تعلو كلمتها فى المستقبل كما علت فى الماضى ، ولن يغير وجود أقلية مضللة من طبيعة القومية اللبنانية كجزء حيوى من القومية العربية ، ولا من طبيعة لبنان كعضو عامل فى الكيان العربى .

وإذا تكلمنا عن بقية الدول العربية الأخرى فسوف نجدها جميعاً وقد شاهدت قيام حركات قومية مستمرة ضد الاستعمار وأساليب الاستعمار . فى الأردن مثلا كانت السيطرة البريطانية قد لجأت إلى العنف والقوة العسكرية المرابطة فى قلب ذلك البلد الصغير لإقصاء الزعماء القوميين — وذلك منذ إنشاء إمارة شرق الأردن تحت الانتداب البريطانى . وكانت سياسة المعونة المالية البريطانية للأردن سلاحاً استعمله المستعمر لخنق الروح القومية فى البلاد مهدداً دائماً أبداً بقطع المعونة وإهلاك الشعب جوعاً إذا ما قامت له قائمة أو أبدى استياء من التصرفات الاستعمارية البريطانية . وقد ساعد على هذا الكبت والضغط وجود «جلوب» ومساعديه ممن كانوا يتحكمون فى الجيش الأردنى ، ويحاولون تسميم أفكار الشعب بشتى ألوان الدعاية الكاذبة ، مهددين تارة ومتوعدين أخرى . إلاّ أن الشعب الأردنى

الباسل تمكن مع مرور الأيام من تأكيد رغبته القومية ، وقام متحدياً بريطانياً ومتحدياً وعيدها وتهديدها ، فطرد جلوب وأذنابه ، وقضى على ألاعيب عملاء الاستعمار ، وأثبت أنه شريان رئيسى فى جسم الأمة العربية لا ينفصل عنه ، بل يغذى القومية العربية بدم الحماس والتضحية فى سبيل المصلحة العليا للوطن العربى .

وإن كفاح الشعب العربى فى شمال أفريقيا وغيرها من الأقطار العربية ما زال ماثلا أمامنا ، مؤكداً أن الحركة القومية العربية سلسلة واحدة مترابطة الحلقات من الكفاح المستمر ضد العدو المشترك وهو الاستعمار . لقد كافح الشعب الليبى ضد الاستعمار الإيطالى ، وكافح شعب تونس ومراكش والجزائر كفاحاً مستميتاً دون انقطاع رغم وحشية الاستعمار الفرنسى وجحافل جيوشه . . . ولا يفتأ الشعب العربى فى كل مكان يناضل من أجل حقوقه التى سلبها منه الاستعمار ، وكل عربى فى كل مكان لا يترك فرصة إلا أعرب فيها عن شعور الأخوة والعطف على إخوانه فى الأقطار العربية المناضلة . . . إنها قضية واحدة . . . قضية القومية العربية فى كفاحها ضد الاستعمار . وإذا كانت الأساليب الاستعمارية قد نجحت فى بعض أنحاء الوطن العربى فى أن تكمم الأفواه وتبث الأكاذيب ، فلن تكون نتيجة ذلك الضغط إلا إزدياد الحماس القومى اشتعالا ، وكل اعتقال لزعيم ، أو سجن لوطنى ، أو تنكيل بمجاهد إنما يعجل بمصير الاستعمار إلى الزوال . . . وعجلة التاريخ لن تدور إلى الوراء مهما سخرت لذلك الدول الاستعمارية من قوى وعتاد .

تلك إذن هى المظاهر الأساسية للقومية العربية ، التى كانت تدفعها الرغبة المشتركة فى جميع الأقطار العربية لمقاومة الاستعمار أيا كان نوعه — احتلال عسكرى ، أو انتداب ، أو استعمار اقتصادى وثقافى ، أو فرض سيادة أجنبية عن طريق معاهدات غير متكافئة . وإن كان تفتيت العالم العربى إلى دول منفصلة سياسياً قد ساعد على ظهور حركات قومية محلية ، إلا أن تلك الحركات لم تكن فى يوم من الأيام لتتعارض مع القومية العربية ، ولم يكن نمو الشعور القومى المحلى فى أى وقت متعارضاً مع الشعور القومى العربى بل على العكس من ذلك زاده حدة وفاعلية . وقد دلت سلسلة كفاح العرب القومى ضد الاستعمار وفى سبيل الحصول على استقلالهم أن الشعور بالتضامن والعطف بين جميع الدول العربية كان دائماً أبداً يكوّن عاطفة واحدة وكتلة متحدة فى علاقته مع الاستعمار الغربى ؛ فلم يكن هناك عربيان يختلفان فى الرأى بالنسبة لمشكلة فلسطين مثلا ، أو مشكلة استقلال تونس ، أو جلاء المحتل عن مصر .

وإذا قلنا إن التفتيت السياسى للعالم العربى قد كان من الدوافع الأولى لازدياد حماس القومية العربية ، فإننا نسارع إلى القول بأن الدول الاستعمارية قد ألحقت بالبلاد العربية أبلغ الأضرار بغية القضاء على الروح القومية فيها . فالتقسيم فى حد ذاته أوجد بين الأقطار العربية حواجز إدارية واقتصادية التى وإن كانت من ضروريات الوضع الدولى بين الدول المستقلة ، إلا أنها كانت موانع لم يعرفها العالم العربى من قبل . واضطرت الدول العربية الأخذ بها طيلة السنين الماضية إلى أن دفعتها

روح التطور نحو الوحدة التامة إلى التفكير فى إزالتها والعودة إلى اتحاد عربى لا تفصل بينه تلك الحدود غير الطبيعية . فلم يكن بين الأقاليم أو الولايات العربية أيام الحكم العثمانى حواجز جمركية تعوق التبادل التجارى ، ولم تكن بينها إجراءات الجوازات والجنسية ، ولم تكن تعرف البيروقراطية ولا نظم المخابرات الإنجليزية والجاسوسية الفرنسية ؛ ولم يكن بها ذلك النظام البيروقراطى العتيق الذى أوجده المستعمرون ليهيئ لهم تغلغل نفوذهم فى البلاد العربية بدعوى تحسين النظم الإدارية والحياة العامة فيها . كل هذه الإجراءات التى كانت من نتائج التقسيم المفروض على العالم العربى — والتى عنى الاستعمار بإبرازها للتمادى فى التفرقة بين الدول العربية — كانت من العوامل التى زادت فى صعوبة العودة نحو الاتحاد التام بين دول الأمة العربية .

بيد أن أكثر ألاعيب الاستعمار وبالا على الأمة العربية كان التعمد فى إهمال التعليم . فقد كان المستعمر يرى أن تعليم الشعب واتساع ثقافته من العوامل الأولى التى تساعد على انتشار روح القومية ؛ فكانت سياسة السلطات البريطانية والفرنسية فى الدول التى بثت نفوذها فيها هى إهمال التعليم بوجه عام ، والقضاء على التعليم الوطنى ، ونشر الثقافة الاستعمارية فى المدارس الأجنبية . أليس من الغريب أن السنين الطوال من الإدارة البريطانية فى العراق لم تعمل على خفض نسبة الأمية عن ٩٥٪ ؟ وماذا كان نصيب مصر بعد خمسين عاماً من الإدارة البريطانية إلا أن ظل ٩٠ ٪ من أبناء الشعب المصرى أميين ؟ ولم تكن الدول العربية

الأخرى بأوفر حظاً ؛ فبينما ظلت نسبة الأمية فى سوريا مثلا (إلى حين زوال الحكم الفرنسى) حوالى ٨٠ ٪ ، نجد أن بعض دول شمال أفريقيا تعانى من نفس المصير حتى الآن ، كما أن فلسطين العربية والأردن وغيرها قاست أيضاً على مدى السنين من نقص التعليم العام .

ومن ناحية أخرى كان لانتشار التعاليم والمذاهب التقدميه والديمقراطية فى أوروبا أثر واضح فى النضوج السياسى للمواطنين فى الدول العربية . فإدخال نظم الحقوق السياسية والمدنية ونظم الانتخابات والتمثيل البرلمانى ، وغير ذلك من نظم الحياة العامة المستمدة من فلسفة الغرب ، كانت كلها عوامل فعالة لتنوير أذهان الأفراد وزيادة وعيهم السياسى . فلا شك فى أن تطبيق نظم الحكم الديمقراطية كما عرّفها فلاسفة المذاهب السياسية ونادى بها أحرار الكتاب فى أوروبا ، كانت عاملا أساسياً فى تعليم الفرد حقوقه وواجباته — ماله وما عليه ، ما هو مغتصب ومحروم منه وما يجب أن يكافح ويضحى من أجله . كل هذا ساعد على ازدياد الوعى القومى لدى الأفراد ، وأيقظ فيهم الروح الوطنية ، وجعلهم ينادون بالنداء الحديث نداء السيادة القومية تامة غير منقوصة ، والتمسك بحقوق السيادة ومناهضة كل محاولة للانتقاص منها — وكل هذه كنايات عن القومية .

ولنتكلم الآن عن نتيجة أخرى للتقسيم الذى أقحمت فيه الأمة العربية بضغط من الاستعمار ، وهذه النتيجة هى تعدد الجنسيات (بمعناها القانونى والسياسى) فى العالم العربى . فقد كان من أغراض

الاستعمار خلق « جنسيات سياسية » مختلفة فى ربوع العالم العربى وذلك بتطبيق الناحية الإدارية لنظام الانتداب . ولعله من المؤسف حقاً أن الاستعمار نجح فى إيجاد هذا التباين ، وأوجد عنصراً دخيلا للتفرقة بين أفراد الأمة العربية بأن جعل من الحدود السياسية حدوداً تفصل بين الأخ وأخيه لمجرد وجودهما فى أماكن تخضع لإدارات أو حكومات مختلفة . لقد كان العرب فى ظل الإسلام لا يعرفون أساساً لتعدد الجنسيات بمعناها القانونى والسياسى الحديث ، بل كانت قوميتهم (أو جنسيتهم) محكومة بالشريعة وبالمبادئ الإنسانية التى أوجدتها تعاليم الإسلام ؛ وكان فى الشريعة الإسلامية ما يكفى لتنظيم الناحية القانونية فى الحياة الاجتماعية والعامة للأفراد . وكانت هذه حالة شبيهة بما كان عليه رعايا الإمبراطورية الرومانية المقدسة فى ظل المسيحية — علماً بأن الإسلام نظام اجتماعى متكامل وليس بمجرد عقيدة . فالشريعة الإسلامية والفقه الإسلامى فى لغة علم الاجتماع تجمع بين فكرة القانون وفكرة الدين فى الدولة الحديثة . ولذلك كانت الجنسية أو القومية فى العالم الإسلامى مرتبطة تمام الارتباط بما نصت عليه الشريعة الإسلامية . فلم تكن التعاليم الإسلامية لتعرف أو تعترف بالفوارق السياسية والعاطفية التى تحرك القومية المحلية كما شاهدناها فى القرن العشرين ؛ ولذا لم يكن فى الدولة الإسلامية إلا قومية واحدة (أو بالمعنى الحديث جنسية سياسية واحدة) .

وحتى فى ظل الإمبراطورية العثمانية . كان من المعترف به

أن للعرب « جنسية سياسية » واحدة هى الجنسية (أو الرعية) العثمانية ، وليس ذلك من الناحية القانونية فقط — أى كون العرب خاضعون لسلطة واحدة هى السلطة التركية — وإنما لأن العثمانيين أنفسهم دأبوا على استغلال فكرة « القومية الموحدة » فى الإسلام استغلالا سيكولوجيا وسياسيا لتثبيت أركان حكمهم . إلا أن هذا لا ينسينا أنه منذ القرن الحادى عشر بدأت تنتشر فى الإمبراطورية العربية بين آونة وأخرى تيارات « انفصالية » — أى انفصال عن سلطة الخلافة . وكانت كلها تيارات تدفعها المصالح الفردية لولاة الأقاليم ، كما كان يزيد من حدتها نزعة « الأسرة الحاكمة » التى خلفت لنا ما نعرفه من تاريخ « الدول » الإسلامية كالعباسية والأموية والفاطمية وغيرها .

غير أن تاريخ تلك القرون لم يغير من طبيعة الشعور القومى العربى ، ولم يكن التباين بين إقليم وآخر (تبعاً لسلطة الدولة الحاكمة) ليصل إلى حد التعارض مع الروابط التقليدية والروحية ووحدة المصالح التى كانت تجمع بين سكان سوريا ومصر والعراق والجزيرة العربية فى ظل الإسلام . ولكن التقسيم السياسى الذى أوجده الاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى ، والإمعان فى الفصل (بواسطة حدود غير طبيعية) بين إقليم عربى وآخر ، وتكوين قوميات متباينة فى كل إقليم ، كل هذا أدخله المستعمرون بغية القضاء على وحدة الأمة العربية ، وخلق عدد من الدويلات الصغيرة التى يسهل على الاستعمار حكمها والتلاعب بها والسعى للتفرقة بينها ، تماماً كما يفرق دعاة الشر بين الأخ وأخيه فى الأسرة الواحدة ، وبين

العائلة والعائلة فى القبيلة الواحدة .

وكان من آثار التقسيم السياسى والإدارى للعالم العربى أن تعددت قوانين الجنسية ، وأصبحت وضعية مملاة من الخارج بعد أن كانت خاضعة للشريعة الإسلامية . وكان أن تبعت « الجنسيات » (التى وضعت لتحديدها القوانين المتباينة) الحدود السياسية التى رسمها الاستعمار . وكانت المملكة العربية السعودية هى الدولة الوحيدة التى أبقت على نصوص الشريعة الإسلامية فى قانون الجنسية الحجازية الذى صدر عام ١٩٢٦ حيث نصت المادة الرابعة منه على جواز إعطاء الجنسية لكل مسلم يقيم فى الحجاز ثلاث سنوات ، كما نصت المادة الخامسة من نفس القانون على حق الحكومة فى إعطاء الجنسية لكل مسلم ترى أنها قد تستفيد من خدماته .

أما فى الأقطار التى وضعت تحت الانتداب فقد كانت القوانين التى تفنن فى صياغتها المستعمرون تنم عن سوء النية والتعمد فى محو كل أثر من آثار القومية العربية . فقد عمدت فرنسا فى سوريا ولبنان إلى تطبيق قانون للجنسية لا يتفق بأية حال من الأحوال مع القواعد والأسس العنصرية أو اللغوية أو الدينية التى اتبعت عند تكوين الدول القومية الحديثة . فبينما نرى أن قانون الجنسية السورية الذى فرضه الفرنسيون أعطى الجنسية السورية لقبائل الدروز ، نجده قد أوجد جنسية مختلفة منفصلة لعرب لبنان . وكانت حجة فرنسا فى ذلك أن سكان جبل لبنان يعتبرون من حيث التعليم والثقافة والنضوج السياسى فى مرتبة تختلف

عن إخوانهم فى سوريا ، ولذلك فإنهم — فى رأى فرنسا — أهل لكى يكونوا وحدة سياسية منفصلة بعد ضم جزء من سوريا إليهم . هكذا أوجد الاستعمار الفرنسى قومية لبنانية انفصالية ، وهكذا أوعز الاستعمار الفرنسى إلى سكان لبنان أن مستقبلهم ينحصر فى إيجاد كيان سياسى خاص بهم ، وأنهم يمتازون عن غيرهم من العرب . قال الاستعمار الفرنسى ذلك ولم يقل إن لبنان بحدوده السياسية الضيقة لا يكون دولة مكتفية الحياة من الناحيتين العملية والاقتصادية وأنه جزء متكامل جغرافيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا مع سوريا وبقية الأقطار العربية المجاورة .

كذلك اتبعت إنجلترا نفس الأسلوب الاستعمارى عندما شرعت فى خلق قوميات أو جنسيات سياسية متباينة فى كل من فلسطين والعراق وشرق الأردن — وكانت كلها خاضعة للانتداب البريطانى . ولنذكر هنا مثالاً واحداً يكفى لإظهار التدبير المتعمد للقضاء على عروبة الأفراد فى العالم العربى . لقد كانت بريطانيا تعلم أن قانون الجنسية الذى فرضته على أهالى إقليم شرق الأردن سوف يلاقى كثيراً من المعارضة ؛ لذلك أوجدت لنفسها مخرجاً شاذًّا نصت عليه المادة الثالثة من القانون المذكور إذ جاء فيها : « كل شخص حصل على الجنسية الأردنية ولكنه يختلف من حيث العنصر عن بقية سكان شرق الأردن . . . ويبدى رغبته فى أن يحصل على جنسية دولة من الدول التى يغلب فيها العنصر الذى ينتمى إليه ، سيعتبر بعد موافقة الدولة المذكورة كأنه تخلى عن الجنسية الأردنية . . . »

ويضيق بنا المقام هنا للتعقيب على هذا النص الشاذ وعلى العديد من النصوص والمواد المماثلة التى كلها تدل على دور الاستعمار فى إيجاد تفرقة غير طبيعية بين أفراد الأمة العربية . على أن ما نعرفه عن ظروف إنشاء تلك « الجنسيات » و « القوميات » والقوانين التى وضعت نصوصها فى « الكاى دورسى » وفى « هوايت هول » إنما تكشف لنا عن نقط جديرة بالملاحظة . فمن الحقائق الثابتة أن العرب لم يعترفوا من جانبهم بنظام الانتداب (وإن كانوا قد قبلوه مرغمين) ؛ ولكنهم أمام ضغط الاستعمار قبلوا التقسيم والقوميات المنفصلة التى أوجدها هذا النظام .

وحتى إذا اعتبرنا أن العرب كانوا يعتبرون الانتداب كمرحلة انتقال تتطلبت كفاحهم المستمر للحصول على استقلالهم التام ، حتى إذا سلمنا بذلك — وهو الواقع — فهل من الجائز القول بأن تلك الحقبة القصيرة من الزمن التى شاهدت نشوء القوميات المحلية الجديدة وكفاح المنادين بها ، كانت كافية لخلق « نزعة » محلية انفصالية تتعارض مع الشعور القومى العربى ؟ هل من الصواب الاعتقاد بأن عشرات السنوات من حياة المواطنين فى دولة أوجدت لها حدود سياسية جديدة كفيلة بأن توجد فى فى نفوسهم وأذهانهم ذلك الشعور القومى الانعزالى الذى يجعلهم يتناسون أو يبتعدون عن شعورهم القومى العربى ؟ إذا كان الأمر كذلك فقد نجح الاستعمار فى مهمته ، ولا يكفى القول بأن الاستعمار لم ينجح ، بل يجب أن يكون الدليل إجابة صريحة بأن الوعى القومى المحلى يكمل ولا ينفصل عن الوعى القومى العربى — وكل قائل خلاف ذلك إنما يؤيد الاستعمار وأهدافه .

فلا العراقى ولا اللبنانى ولا الأردنى ولا أى مواطن عربى يمكنه التحيز لقوميته المحلية على حساب قوميته العربية . وبديهى أن مثل هذا الاستنتاج يثير الكثير من النظريات السياسية والاجتماعية كالعزة القومية ، والتربية الوطنية ، والولاء القومى . . . وجميع العوامل الأخرى التى من شأنها أن تحرك الشعور الوطنى المحلى على حساب الشعور القومى العربى .

ولكننا نرد على ذلك بقولنا إن العوامل التى تحرك الشعور القومى العربى كثيرة هى الأخرى : فوحدة المشاعر والأمانى واللغة والحياة الاجتماعية والثقافة ، بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية والسياسية ، كلها تعتبر مادة غزيرة لتغذية الشعور القومى العربى وتثقيف المواطن العربى ثقافة قومية خالصة . والنتيجة الطبيعية لنمو الشعور القومى فى العالم العربى هى أن يتولد لدى الأفراد فى « دولهم » المختلفة شعور قومى عربى يجب شعورهم القومى المحلى ، ويتطور هذا الشعور فيصبح عقيدة وإيماناً ، ثم تدفع هذه العقيدة الدول المنفصلة إلى الاتحاد التام فتكون دولة قومية عربية .

وحتمية هذه النتيجة المستقبلة ظاهرة من طبيعة الأمور . فالقومية المحلية تزداد رسوخاً وتأصلا . إما بالثقافة والوعى القومى والتربية الوطنية ، وإما بدافع المقاومة لقومية أخرى أو خطر خارجى ، أو بالعاملين معاً . أما عن العامل الأول ، فمن الواضح أن ليس ثمة حكومة عربية تضع برامجها التعليمية وتبنى حياة مواطنيها الثقافية على أساس ينسيهم قوميتهم العربية أو واجبهم نحو الأمة العربية . بل على العكس من ذلك ، فقد

شاهدنا جهود جميع حكومات الدول العربية فى نشر الوعى القومى العربى بين الأفراد ، كما شاهدنا كيف أن دساتير بعض الدول العربية قد نصت صراحة على أنها جزء حيوى من الأمة العربية . وأما عن عامل المقاومة لخطر خارجى أو قومية خارجية فليس من المعقول أن نتصور تطور القومية المحلية الضيقة فى دولة من الدول العربية إلى درجة تتعارض مع القومية العربية أو الشعور نحو الأمة العربية .

وإذ نؤكد هذه الحقيقة المسلم بها فإننا نتعمد تجاهل الخلافات الظاهرية بين بعض الحكومات ، وما قد يبدو من سوء تصرف أو خطأ سياسى من جانب زعماء أو سياسى بعض الدول العربية . ذلك لأننا نتحدث هنا عن مصائر الملايين وعن مصالح شعب بأكمله . وسيأتى حتما ذلك اليوم فى جميع أنحاء الأمة العربية الذى تكون فيه الكلمة العليا للملايين من أفراد الشعب ؛ ومصالح الشعب ومطالبه ستكون هى القوة الديناميكية المحركة للقومية العربية ، أما كلمات الأفراد وأصحاب المصالح الفردية والعناصر الأتوقراطية فمصيرها جميعاً إلى الزوال .

خلاصة ما تقدم إذن تنحصر فى أن دول العالم العربى قد مرت فى مرحلة تطورية نمت فيها روح القومية الحديثة ، وبحكم الظروف كانت تلك الحركات القومية ذات صبغة محلية ، تعنى بالشخصية الذاتية للدول العربية دون أى تعارض مع القومية العربية وفكرة الوطن العربى والأمة العربية . وبعد أن تستكمل كل الدول العربية شخصياتها المستقلة وترسى آخر حجر من أحجار قوميتها وسيادتها — أى بعد أن يؤدى الواجب

القومى بكامله نحو الوطن المحلى — لا بد أن يتجه المجهود الجماعى للدول العربية إلى جعل القومية العربية حقيقة واقعة بالفعل لا بمجرد القول والشعور . لا بد حينئذ أن تعود الوحدة العربية الحقيقية وتصبح الأمة العربية دولة قومية عربية .

وحين يصل بنا التحليل السياسى إلى ذلك النوع من الاستنتاج نجد أنفسنا أمام مشكلة نظرية أخرى وهى « تضارب الولاء » . قد يقال إنه بمرور الزمن سوف تصبح القوميات المحلية فى الدول العربية من الرسوخ والتأصل فى مشاعر الأفراد بحيث يصعب معها التفكير فى طرحها جانباً أو تضحيتها والاندماج فى تيار القومية العربية الجامعة ، أو على الأقل سيكون نمو القوميات المحلية على مر الزمن عاملا من العوامل التى تحبط من حمية الشعور القومى العربى . إن مثل هذا القول على ما فيه من احتمالات صحيحة يتنافى المصالح الحيوية الاقتصادية والسياسية . فإن تكوين الاتحاد العربى وتحقيق الهدف الأسمى — وهو الدولة القومية العربية — لن يتم استناداً إلى الروابط العاطفية أو الأدبية الروحية ، بل سيكون مدفوعاً بالمصالح الاقتصادية والسياسية التى لا مناص من تحقيقها إلا بالاتحاد الإيجابى بين الدول العربية .

ولعل الاتحاد العربى لم يعد ذلك الحلم البعيد المنال كما كان يظن المتشائمون والمغرضون ، فقد دلت الأحداث الأخيرة على أن بعض الدول العربية قد بدأت فعلا فى وضع الخطوط الرئيسية لتحقيق مشروع اتحاد عربى . ولا شك أن مثل هذا الاتحاد سوف يثير فى أذهان الكثيرين

فكرة ازدواج الولاء وصعوبة التضحية « بالسيادة المحلية » و « القومية الذاتية » . فيقول الدارسون لشئون السياسة الدولية إن من الصعوبات الكبرى فى تكوين اتحادات بين دول قومية مستقلة رغبة أفراد كل دولة فى الاحتفاظ بطابعهم الخاص ورفضهم الاندماج أو الخضوع لتقاليد وعادات وثقافات دولة أو دول أخرى من الراغبة فى الاتحاد . ويؤكد أصحاب هذا الرأى ، أن أفراد دولة معينة فى اتحاد فدرالى يصعب عليهم أن يشعروا بعاطفة نحو أرض أو وطن دولة أخرى ، وأن إيجاد أو تولّد مثل هذا الشعور والولاء يتطلب نبذ القومية الضيقة (أى المحلية) وتجاهل الشعور المتوارث وهو الولاء للوطن الصغير قبل الاندماج فى « الوطن الفدرالى » .

على أنه ليس من المغالاة فى التفاؤل القول بأن مثل تلك الصعوبات لن تتواجد فى اتحاد عربى ، وإن وجدت فإنها ستكون ذات طابع يسهل التغلب عليه ، ولن يكون من طبيعة الاتحاد الفدرالى العربى مطالبة الفرد بنبذ ولائه لحكومته المحلية ولالتقاليده المتوارثة ، ولا أن يندمج فيما هو غريب عليه . وإننا نعلم أن التقاليد الراسخة إنما هى تراث ينطبع على الأفراد خلال سنين — بل وقرون — من العيش الجماعى المشترك . ولن يقول باحث مدقق إن الدول العربية الحديثة العهد بالتكوين السياسى قد أورثت أفرادها من التقاليد والعادات والمشاعر ما هو دخيل على العروبة أو يتعارض مع فكرة الدولة القومية العربية .

ولعلنا نتعرض هنا إلى ما جاء عن لسان بعض الكتاب المغرضين

والمتشائمين من أن التباين فى الأوضاع بين الدول العربية يكاد يجعل اتحادها مستحيلا . إن مثل هؤلاء يخلط بين الفوارق فى التقدم الاجتماعى (وهذه ظاهرة واضحة فى العالم العربى اليوم) وبين الفوارق الجوهرية فى الحياة الاجتماعية والثقافية التى تميز الدول الأوروبية مثلا بعضها عن البعض الآخر . فليس هناك اختلاف فى جوهر الحياة الاجتماعية والثقافية ولا فى الشعور القومى العربى بين مختلف الدول العربية . وإن سلمنا بوجود فوارق بين الطبقات الاجتماعية المتباينة فى ربوع العالم العربى — بين البدوى والحضرى مثلاً . أو بين سكان الريف وسكان المدن — إذا سلمنا بوجود مثل هذه الفوارق فلعنا نعلم أيضاً أن التقدم الاقتصادى والثقافى والاجتماعى السريع من شأنه أن يزيل تلك الفوارق ويمحى آثارها . وحسبنا ما طرأ على حياة الجماعات القبلية فى الجزيرة العربية أو الكويت أو البحرين من تقدم وارتقاء كنتيجة حتمية للتقدم الاقتصادى والمادى لتلك المناطق وخروجها من العزلة النسبية وتيسير اتصالها بالعالم الخارجى .

فالاتحاد العربى سيكون من نتائجه ومقوماته تبادل التعاون الثقافى والفنى والاقتصادى بين الدول العربية ، فتساعد المتقدمة منها من لم تحظ بقسط وافر من التقدم ، وسوف تمحى الفوارق ويزول التباين فى مستوى الرقى الاجتماعى — هذا مع التسليم المنطقى بأن الدول المتقدمة لن تقف جامدة راكدة حتى تلحقها أخواتها . سوف يتم كل هذا دون المساس بالطابع القومى العربى والعادات والتقاليد السليمة ، ولن يكون هناك تعرض لأركان المجتمع ومقوماته وأسس تكوينه — فالدول

العربية تسعى جميعها إلى التقدم وليس معنى التقدم الأخذ بكل ما هو موجود فى حضارات المجتمعات الغربية إلى الدرجة التى تضر بالتراث القومى العربى .

فى الاتحاد العربى إذن لن توجد ثمة فكرة إقحام جماعة أو فريق من الأمة العربية لثقافة أو عادات فريق آخر غريب عنهم ، ولن تكون هناك ثمة رغبة فى معارضة الاتحاد من جانب الأفراد طالما أنهم لن يضحوا بتقاليدهم ومشاعرهم وعواطفهم القومية . بيد أن الاتحاد العربى — لكى يكون حقيقة واقعة — لا بد وأن يقوم على فكرة وهدف لحياة المجموعة المكونة له وهى مجموعة الأمة العربية . فإذا لم يشعر الأفراد أن الاتحاد العربى يقوم من أجل هدف يعتزون به ويحيون من أجله ويشتركون فى تحقيقه ، فلن يكون هذا الاتحاد أكثر من مجرد معاهدة أو تعاقد بين مجموعة من الدول ، وسيكون مصيره كمصير جميع المعاهدات التى تقوم لخدمة غرض مؤقت وتنتهى بانتهائه أو قبل تحقيقه .

وهنا أيضاً نجد أنفسنا من المتفائلين : فلو سلمنا بأن الدول العربية ستطرح جانباً ما بين بعضها والبعض الآخر من أحقاد أو خلافات « أسرية » ، وإذا سلمنا أنها تيقظت لأساليب الاستعمار ودسائسه ، وقضت على الخلافات الديماجوجية فيما بينها ، إذا سلمنا بأن تحقق كل هذا ، فأى قضية ستكون أقرب إلى قلوب الشعب العربى من استعادة مجده وعزته ، وتأكيد وجوده بين دول العالم ، وإبراز الوطن العربى كقوة وثابة فى ميدان السياسة الدولية تساهم فى بناء العالم وتقدمه وسعادة شعوبه ؟ وأى عربى هذا الذى سيتردد فى حمل لواء القومية العربية للدفاع عن

مصلحة وطنه العربى وحفظ كيانه ؟ .

هذا من ناحية الولاء المعنوى أو الروحى ، أما من ناحية « الولاء السياسى » فقد يتساءل المرء : كيف يمكن للأفراد فى الدول العربية أن يتناسوا ولاءهم للدولة ممثلة فى حكومتهم أو أسرتهم المالكة ؟ وهل يحتمل — بمعنى آخر — أن يتنازل الأفراد فى دولة عربية عن بعض حقوق دولتهم وسيادتها فى سبيل اتحاد عربى ، وبخاصة وقد تأصل الشعور القومى المحلى فى أذهان كثير من الأفراد ممن لم يصلوا بعد إلى مراتب عالية من الوعى السياسى « العربى » ؟ وإننا نجيب على هذا التساؤل على النحو الآتى : إن مهمة الهيئة الحاكمة صاحبة السلطة فى دولة ما هى تنظيم سلوك الأفراد فى حياتهم العامة وضمان تنظيم رفاهتهم ، ومقابل هذا يدين الفرد للهيئة الحاكمة بالطاعة — أو بمعنى آخر يدين للدولة بالولاء . فلماذا لا نقول إن توافر النية الحسنة لدى حكومات الدول العربية من شأنه أن يوجه أذهان الأفراد إلى الشعور بالولاء لهيئة أو لسلطة مركزية عربية اتحادية طالما أن تلك الهيئة تسعى لتحقيق مصلحة مجموعة الدول العربية. وليس ثمة ما يجعل ولاء الفرد فى اتحاد عربى ينفى أن يحد من ولائه لدولته المحلية — أما فيما يتعلق بالدولة نفسها أو بالسلطة الحاكمة فالمفروض فى الدول الراغبة فى الاتحاد أن حكوماتها تقبل سلفاً بعض القيود على سيادتها المطلقة وذلك فى سبيل مصلحة المجموعة .

وأيًّا كان نوع الاتحاد العربى فلن يكون هناك ثمة سبب يدعو المواطنين فيه إلى التضحية بقوميتهم أو مصالحهم القومية أو ولائهم

لدولهم . وذلك لأن المصالح المشتركة القائمة فعلاً بين دول العالم العربى من شأنها أن تجب وتعوق ما تحققه الحكومات القومية المحلية . بل لسنا نبالغ إذا قلنا إن المصالح المشتركة فى العالم العربى اليوم تعتبر من القضايا الكبرى التى لا بد أن يتكتل من أجلها أفراد الأمة العربية ويضحون بآرائهم وميولهم المحدودة فى نطاق ضيق من القومية المحلية . ولعلنا نذكر هنا أن دعاة التفرقة والانهزاميين فى بعض الدول العربية يسوقون لنا مثل أوروبا الشرقية ويقولون إن الاتحاد السوفيتى يعمل على قتل العاطفة القومية فى فى تلك الدول ليغرس فى نفوس الأفراد ولاءهم الإجبارى للاتحاد السوفيتى ، وأن الدول العربية — على حد قول هؤلاء — لن ترضى بمثل ذلك الوضع من فرض سلطة دولة كبرى عليهم ، ولن يرضوا بنفس الأساليب من القمع والتنكيل والاستبداد وكبت الحريات . ومن الذى قال إن مثل تلك الأساليب أو أى نوع من أنواع الضغط المباشر أو غير المباشر سيكون لازماً لنشر فكرة الاتحاد العربى وتكوين دولة قومية عربية ؟ إن الحاجة الماسة والشعور بالخطر الخارجى المشترك ستدفعان الدول العربية إلى التكتل الإيجابى بمحض إرادة الحكومات وتحت ضغط أفراد الشعب العربى أنفسهم . والأحداث الأخيرة خير شاهد على ذلك .

لقد ثبت من المشاهد فى التاريخ السياسى للأمم أن الشعور بخطر عدو أجنبى يهدد مجموعة من الدول المتفرقة يعد من أقوى العوامل لتكتلها ودفعها نحو الاتحاد . وما من شك فى أن دول العالم العربى دون استثناء تواجه خطراً متزايداً من أطماع الصهيونية والسياسة والأحلام الاستعمارية

الصهيونية . إن الصهيونية التى كانت العامل الأساسى فى تقسيم فلسطين لهى فى الوقت ذاته العامل الأساسى الذى يجب أن يوحد دول العالم العربى سواء أشاءت ذلك إرادة الحكام المستبدين أم لم تشأ . وإن كان بعض الساسة المغرضين فى دول معينة يتهربون من الحقيقة الواقعة فى الوقت الحاضر ، فسيأتى اليوم الذى يقضى فيه على أمثال هؤلاء ، ويكون للشعب الكلمة العليا فى تأكيد ضرورة الاتحاد التام لمواجهة الخطر . . . حينئذ سيفخر كل عربى بأن القومية العربية الحقة قد حققت هدفها الأسمى ووصلت الأمة العربية إلى المراتب العليا من النضوج السياسى .

على أننا لا بد أن نشير هنا إلى أن الخوف المجرد لا يعتبر عاملاً قوياً كافياً لدعم الوحدة القومية ، فالخوف المجرد يعتبر عاملا سلبياً يؤدى مهمة مؤقتة وغالباً ما تختفى فاعليته بعد تحقيق النصر أو انتفاء الخطر . فالخوف الذى لا يصحبه هدف إيجابى أو مصالح إيجابية عليا قائمة ومستمرة ، قد يدفع أحد الأعضاء فى معاهدة أو اتحاد أو جامعة دولية إلى التراضى مع العدو وعقد « هدنة » منفردة معه ، بقدر ما قد يدفع هذا العضو إلى استمرار ولائه وتضامنه مع بقية أعضاء المجموعة . والاتحاد القائم على أساس الخوف من الخطر الخارجى وحده لا يعتبر فى رأينا اتحاداً إيجابياً ، وإنما يعتبر معاهدة موقوتة . ولذلك كان من واجب كل عربى أن ينظر إلى أبعد من مجرد الخطر أو الأخطار الخارجية التى تهدد الأمة العربية . عليه بمعنى آخر أن يفكر فى المصالح المتعددة من اقتصادية وسياسية ؛ عليه أن يفكر فى « الدول العربية المتحدة » كقوة لها مركزها

وهيبتها فى الميدان الدولى ، عليه أن ينظر إلى مصيره ويقارن بين وضعه فى دولة قومية صغيرة ضعيفة الإمكانيات — يتلاعب بها الحكام وتتقاذفها تيارات الاستعمار وأطماع الطامعين — وبين وضعه كمواطن فى دولة عربية قومية متحدة غنية بشعور أفرادها وغنية بمواردها ، ينظر إليها العالم بعين الاحترام والتقدير ، وتقوم بدور فعال فى خدمة السلم والإنسانية.

ولن نكون منصفين إلى التحليل العلمى الدقيق إذا أنكرنا وجود بعض مظاهر الخلاف بين الدول (أو الحكومات) العربية فى الوقت الحاضر. فبعض هذه الخلافات قد دسها الاستعمار بين صفوفنا وبعضها توارثته الدول نتيجة لشعور تقليدى أو عقيدة مكتسبة أو دعاية مضللة (مثلما يقال عن وجود خلاف تقليدى بين هاشميين وسعوديين) ؛ وبعض هذه الخلافات ناتج من تقدير خاطئ من جانب بعض السياسيين لموقف الدول العربية أو حقيقة مصلحة الأمة العربية ؛ وبعضها ناتج عن الدعاية المسمومة التى لا يفتأ يدسها الاستعمار مثلما يقال من أن مصر تريد فرض زعامتها على الدول العربية الأخرى ، كما أن بعض هذه الخلافات ناتج عن انعدام روح القومية العربية فى نفوس بعض الساسة فى الدول العربية ممن خدعهم الاستعمار وكسبهم إلى صفوفه .

إن هذه الخلافات موجودة فعلاً ، وتسويتها لن تتأتى بمجرد الإكثار من التصريحات الرنانة الجوفاء عن الأخوة والتضامن والعروبة ، ولكنها تتأتى عندما يعترف أفراد الأمة العربية بوجود هذه الخلافات فعلاً وبضرورة القضاء عليها . وعندما يعترف الشعب العربى بوجود هذه الخلافات ،

وعندما يتعرف على حقيقتها ، عليه أن يحكم بنفسه بعد ذلك ما إذا كانت تلك الخلافات الظاهرية من الحدة بحيث تقع عقبة فى سبيل اتحاد الأمة العربية ، أم أنها مجرد ظواهر دخيلة يقترن وجودها بوجود الاستعمار المستتر فى الدول العربية المستقلة . إن الشعب وحده هو الحكم فى قضاياه ومصالحه ، وهو الذى سيقضى يوماً من الأيام على تلك الخلافات . إذ أن فى القضاء عليها قضاء على ركن يعتمد عليه الاستعمار فى التضليل بنا والتحكم فى مصائرنا والوقوف فى وجهنا حتى لا نصل إلى المركز الدولى الذى نستحقه .

ولعلنا نذكر هنا أيضاً أن دعاة « الانفصالية » الذين يعتقدون بوجود مثل تلك الخلافات بين الدول العربية ينادون باستحالة الاتحاد — على زعم أن ولاء الفرد لدولته وواجبه القومى وسيادة الدولة التى يتبعها تتعارض كلها مع مبدأ الولاء لدولة قومية عربية متحدة . والرد على هذا الزعم واضح لكل وطنى عربى ، إذ أن ولاء الفرد لدولته لا يتعارض بأى حال من الأحوال مع ولائه للوطن العربى الذى يمثل المصالح والجهود المشتركة من سياسة موحدة ودفاع موحد منبثق من صميم الوطن العربى ، وتنظيم اقتصادى على أساس التكامل الإقليمى والتخصص ، كل هذا بالإضافة إلى الهيبة والمكانة التى تتوافر لدولة قومية كبرى بما لها من موارد وطاقة بشرية .

وليس معنى ذلك أننا نتجاهل ولاء الفرد لدولته أو للهيئة التى فى يدها السيادة ، أو أننا نطالب منه عدم الاعتراف بحكومته ، وإنما نريد من الفرد أن يتبين الرشد من الضلال ويعلم أن ولاءه لدولته ليس معناه ولاء

لحكم فى حد ذاته أو لحاكم معين فى شخصه ، وإنما معناه الولاء لذلك النظام أو ذلك الحاكم أو تلك الدولة التى تحقق له مصالحه القومية . ولا شك أن الانتقال بالفكر السياسى من مجرد ولاء الفرد لشخصية الحاكم أو للنطاق الضيق الذى تمليه حكومته أو رئيس تلك الحكومة ، إن الانتقال من هذا الفكر إلى فكرة الولاء لدولة قومية عربية سيأتى مع الزمن ومع الثقافة السياسية والنضوج السياسى ومع الأحداث التى تمر بها الأمة العربية . وهنا نجد أنفسنا وقد عدنا إلى حقيقة القومية العربية : أحداث تمر بها القومية العربية ، مصالح مشتركة ، ثقافة سياسية ، ونضوج سياسى تتجمع كلها كعوامل إيجابية لنشر الوعى القومى العربى والوصول به إلى هدفه الأسمى .

فالدولة العربية ذات السيادة ، أو قل الهيئة الحاكمة فى تلك الدولة تتطلب ولاء من الفرد ، وهذا الأخير بدوره لن يؤمن بهذا الولاء أو يدين به إلا إذا أيقين أن الهيئة الحاكمة تحقق له مصالحه وأمانيه ... والمصالح والأمانى للفرد العربى ليست مقصورة على النطاق المحلى الضيق بل تذهب إلى ما وراء الحدود السياسية التى تفصل بين الدول العربية . وإذا ما شعر الفرد بحقيقة أين تقع مصالحه ، وأيقن أن مصلحته كمواطن عربى فوق مصلحته كمواطن فى دويلة قومية (قياساً إلى العالم الحاضر — عالم سياسة القوى) . حينئذ سيكون هو أول من يطالب من السلطة الحاكمة أن تخضع للصالح العربى العام وتحنى رأسها أمام فكرة الدولة القومية العربية . إن مثل هذه الأوضاع « المثالية » التى يبتغيها كل عربى وطنى تعتمد

لتحقيقها على انتشار الوعى السياسى ؛ وهى أيضاً — وفى الوقت ذاته — نتيجة حتمية لانتشار هذا الوعى . ومهما طالت مكائد المستعمرين ودسائسهم ، ومهما تعددت مهاترات المتشائمين وأحقاد المغرضين وذوى المصالح من عملاء الاستعمار ، وأخطاء الساسة قصيرى النظر ، فلن يغير ذلك من مستقبل العالم العربى ومستقبل القومية العربية وتكوين دولة قومية عربية متحدة .

الفكر الغربى والقومية العربية :

دأبت صحافة الدول الغربية فى السنين الأخيرة ، وبخاصة منذ قيام النظام الحاضر فى مصر ، على التعرض بالنقد للحركة القومية العربية ومحاولة النيل منها والتنديد « بخطرها » . وقد زادت حملات الانتقاد هذه عندما صدر الدستور المصرى الأخير الذى جاء فى ديباجته :

« نحن الشعب المصرى ، الذى يقدس الكرامة والعدالة والمساواة باعتبارها جذوراً أصيلة للحرية والسلام » ؛

« نحن الشعب المصرى ، الذى يشعر بوجوده متفاعلاً فى الكيان العربى الكبير ويقدر مسئولياته والتزاماته حيال النضال العربى المشترك ، لعزة الأمة العربية ومجدها . . »

فما الغرض من هذه الحملات وموجة النقد المناهضة للقومية العربية . إذ قلنا إن مهاجمة القومية العربية من جانب دولة كبريطانيا أو فرنسا يتمشى مع الأغراض والسياسة الاستعمارية ، فكيف نفسر مثل هذا الهجوم الوارد على صفحات الجرائد والمجلات الأمريكية أو السويسرية مثلاً » ! ؟

إن الصحافة فى جميع أنحاء العالم تقوم بدور أساسى فى نشر الثقافة السياسية بين الأفراد ، ويفترض فيها أن تنقل صورة صادقة لحقيقة الأحداث العالمية والتيارات السياسية فى المناطق المختلفة من العالم . ونحن نعلم أن غالبية الكتاب الذين يتعرضون فى كتاباتهم لمشاكل وأحداث الشرق العربى يقومون عادة بدراسة الأمور على حقيقتها ، ويلمسون بأنفسهم طبيعة الأحوال والأحداث فى الدول العربية عن طريق زياراتهم لتلك الدول أو إقامتهم فيها . فلماذا نجد فريقاً من هؤلاء يشن أعنف الحملات وأقساها لمناهضة الحركة القومية العربية والتنديد بآثارها وتضليل القراء والرأى العام عن حقيقة الشعور القومى العربى ؟

فكلما قامت حركة قومية فى إقليم عربى — فى الجزائر أو تونس أو العراق أو الأردن — يسارع فريق من كتاب الغرب إلى وصف تلك الظاهرة القومية بأنها « متاعب » لا أحداث طبيعية ، وأنها — أى الحركات القومية العربية — ترجع إلى عوامل ثلاثة هى : أعراض مرض القومية (هكذا يسمونها) . والدعاية المصرية ، والنفوذ الشيوعى . لقد تكرر هذا الوصف فى أكثر من دولة غربية إلى درجة أن لم يصبح لدى الكثير من الكتاب والصحفيين شخصية ذاتية فى أفكارهم وآرائهم وكتاباتهم التى يتناقلونها بعضهم من البعض الآخر ، وراحوا يردون كل الأحداث السياسية والقومية فى العالم العربى إلى أحد هذه العوامل الثلاثة أو كلها مجتمعة ! !

فما هو السبب وراء مثل هذه الحملات التضليلية؟ لنأخذ مثلا الصحافة الأمريكية — تلك التى تعنى بنشر حملات التضليل — ولنسائلها أو نسائل

الكتاب فيها : ما الغرض من تغيير الحقائق وتزويرها ، وإعطاء الرأى العام الأمريكى صورة غير صادقة عن حقيقة القومية العربية . وكيف يسمح هؤلاء الكتاب لأنفسهم بتضليل الرأى العام الأمريكى إلى هذه الدرجة فى الوقت الذى يتعرضون فيه للكتابة عن مشاكل سياسية ذات أهمية دولية كبرى ؟ وكيف ولماذا يصورون القومية العربية على أنها مدفوعة من المعسكر الشيوعى أو أنها مغذاة بالدعاية الشيوعية التى يزعمون أن الطبقة المتعلمة فى العالم العربى تقوم بالترويج لها ؟

ما الغرض الذى ترمى إليه حملات التضليل هذه ؟ هل هو تضليل الرأى العام الأمريكى ؟ أكاد أجزم بأن ليس هذا هو الغرض لأننى أفترض أن الكاتب أو الصحفى أمين على رسالته ومخلص فى أدائها ، وواجبه يقتضيه كمواطن صالح ألاّ يضلل بإخوانه فى الوطن ممن سيتشبعون ولا شك بكتابته وآرائه . وأكاد أجزم أيضاً أن ليس هناك كاتباً أو صحفياً يريد الإطاحة بمصالح بلاده أو الإضرار بها عن طريق بث الأكاذيب فى أذهان الرأى العام فى الولايات المتحدة ، فإن التمادى فى هذا التضليل لا بد وأن يظهر رد فعله فى الأمد الطويل عندما يجد الشعب الأمريكى نفسه فى موقف يضطر إزاءه اتخاذ قرارات خطيرة بشأن الموقف الدولى . فإن لم يكن هناك رأى عام متنور عارف لحقيقة الأحداث فى العالم العربى مثلا ، ربما أخطأ التقدير واتخذ قراراً يطيح بسمعة بلاده ومصالحها .

وإذا استبعدنا منطقياً أن الكاتب يريد التضليل بالرأى العام فى بلاده ، فكيف نفسر إذن هذا التضليل المتعمد ؟ هل هو النفوذ الصهيونى

فى صحافة الدول بما أوتى من أموال وموارد وقدرة مالية تتحكم فى الصحف وتحريرها ؟ هل يقع الكتاب تحت ضغط الصهيونيين فى بلد كالولايات المتحدة ، فيحاولون النيل من القضية العربية ، ويحاولون تشويه الحقائق ، وتصوير القومية العربية على أنها ظاهرة شيوعية حتى يثيرون شعور الشعب الأمريكى ضد العرب والدول العربية ؟ قد يكون ذلك حقاً ، ولكن أين الأمانة الصحفية ، وأين الواجب القومى ، وأين الإيمان بالرسالة التى تؤديها الصحافة من حيث خدمة المصلحة العليا للبلاد بتعبئة الرأى العام تعبئة أساسها الصدق وحقيقة الأمور ؟ إنى لا أرمى من ذلك إلى استنتاج قاعدة عامة فيما يختص بميول الكتاب المعارضين للقومية العربية ، لأننى لا أريد الوقوع فى نفس الخطأ المنطقى الذى يقع فيه ناقدونا . لا شك أن فريقاً من هؤلاء الكتاب يجهل حقيقة الشعور القومى العربى ، ونحن كأفراد يدينون بهذا الشعور ويلمسون حقيقة دوافعه نغتفر لنقادنا جهلهم بحقيقة قضايانا ، وعلينا أن نبدل هذا الجهل برشد وذلك بأن نرد على انتقاداتهم الخاطئة .

فمثلاً القول بأن الأحداث العربية يدفعها عامل الشعور « بأعراض مرض القومية » قول فيه اجتراء كبير على الألفاظ اللغوية بقدر ما هو مخالف للحقائق . فالشعور بأعراض المرض فيه كناية عن التذير بشىء مكروه ، ووصف القومية العربية بأنها مرض يحمل معنى استياء صاحب هذا الرأى من تلك الظاهرة ، وعدم اعترافه بها كظاهرة سياسية واجتماعية فى العالم العربى . فهل ثمة كاتب محايد بعيد عن الآراء المغرضة دارس لحقيقة التطور والنضوج القومى فى العالم العربى يمكنه القول بأن القومية

العربية مرض غير محمود ؟ إن الحركات القومية كثيراً ما وصفت فى بدء مراحلها بأنها اضطرابات ومشاكل ، وكثيراً ما انتقدها المناهضون وهاجموا الداعين لها . فهل كانت الحركات القومية فى الهند وأندونسيا والدول الأوروبية القومية أمراضاً سياسية أو اجتماعية ؟ إذا كانت القومية تسمى مرضاً ، وتنتهى إلى تحقيق الحرية والاستقلال والسيادة الكاملة فأنعم بهذا المرض وأكرم .

حقاً ، ليس فى قدرة الصحفى أو الكاتب الذى يكتب للقارئ العام ، أن يتوغل فى النظريات والفلسفات السياسية ليصف لقارئه ما هى القومية ، وما هو الوطن ، والشعور القومى ، والكفاح القومى . ولكن إذا كان المجال الصحفى يضيق بمثل هذه الكتابة العلمية فهذا لا يمنع الصحفى الذى يتعرض لمثل هذه الظواهر السياسية من أن يكون ملماً تمام العلم بها . وإلا فليترك المجال لغيره ممن يحسنون عرض الأمور على حقيقتها حتى لا يوقعون بين الشعوب ويثيرون الأحقاد بين شعبى أمتين دون مبرر أو داع . فمن الخطر أن يحاول الكاتب التعرض لموضوع سياسى فى إقليم معين دون أن يكون قد درس الأحداث والأوضاع فى هذا الإقليم دراسة وافية .

فالقومية العربية لها تاريخها ودوافعها ومقوماتها على نحو ما أوضحنا فى هذا المقال ، ولن تستطيع دولة كائنة من كانت — كبرى أو صغرى ، ديمقراطية أو دكتاتورية — أن تقف حائلاً دون التطور نحو الدولة القومية العربية فى العالم العربى . وإذا كانت الأحداث والتيارات الخارجية والدسائس المحاكة قد منعت الأمة العربية فيما مضى من الإعراب عن ذاتيتها وكيانها

كوحدة قومية ، فإن تلك العوائق لم يكتب لها دوام البقاء . وما يحدث اليوم فى الدول العربية من تطور نحو استكمال السيادة والحرية ما هو إلا تطور طبيعى ونمو عضوى للكيان العربى . وإن بناء عزة الأمة العربية ومجدها ، وشعور كل عربى بمسئوليته والتزاماته نحو النضال العربى المشترك — كما نص على ذلك دستور مصر الأخير — كل هذه ظواهر ديناميكية من صميم حياة الشعب العربى ولن تقف الحدود السياسية التى فرضها الاستعمار حائلا دون استكمال هذا النضال والوصول إلى آخر مراحله من حرية وسيادة شاملة رغم أنف الدول المستعمرة ورغم أساليبها الاستعمارية البالية .

وكما قلنا فإن الوعى القومى تغذيه الثقافة السياسية والتربية القومية السليمة وانتشار التعليم الذى يساعد على نضوج الأفراد سياسياً واجتماعياً . وهنا نجد أنفسنا أمام نقد آخر يحاول بعض كتاب الغرب توجيهه لمصر افتراء وبهتاناً . يقول هؤلاء إن الدعاية المصرية تشعل نار القومية العربية وتزيدها تأججاً ، وإن مثل تلك الدعاية — على حد قول المضللين من كتاب الغرب — تتسبب فى « متاعب » للدول الغربية لأنها تحض الشعب العربى على « التمرد » والثورة ضد الغرب مما يهدد مصالح الدول الغربية . ولقد انتشرت فكرة مهاجمة الدعاية المصرية على هذا النحو بين كتاب الغرب — وبخاصة عملاء الاستعمار والصهيونية منهم — وأصبحوا يعتبرون الدعاية المصرية ضحية الفداء يلقون عليها التبعة — تبعة إلهاب الشعور القومى العربى ! ! عجباً والله وأى عجب ! !

وقبل الرد على هذه المزاعم نريد أن نسأل مروجيها هذا السؤال : ما هو مركز الدعاية فى العلاقات الدولية ، وهل الدعاية السياسية شر يجب تجنبه ؟ هل هى أداة أو وسيلة أو مظهر من مظاهر العلاقات بين الأمم ، وهل يمكننا القول بأنها تؤدى إلى ازدياد التوتر بين الدول ؟ هل هى تلك الحرب التى أصبحت تعرف فى علم العلاقات الدولية باسم « الحرب الباردة » ؟ أى هؤلاء الكتاب ممن يهاجمون السياسة المصرية العربية والدعاية المصرية للقومية العربية يستطيع الإجابة على تلك الأسئلة ؟ إننا نشك فى أن منهم من له القدرة على أن يرد عليها رداً علمياً مقنعاً .

لنسأل هؤلاء مثلا : كيف يصفون الدعاية الأمريكية فى السنين الأخيرة ، وهل يعتقدون أنها شر يجب تجنبه ومناهضته ، أم يرون فيها خيراً للسلم العالمى ورفاهة الشعوب ؟ ؟ هل يجب على الحكومة الأمريكية أن توقف حملاتها وجهودها فى ميدان الدعاية ، وتترك الباب مفتوحاً لتسلل الدعاية المضادة لها إلى درجة الإضرار بسمعة الولايات المتحدة والمخاطرة بمصالح مواطنيها ؟ إن الولايات المتحدة الأمريكية تنادى بأن لها « رسالة » تؤديها كدولة من الدول الكبرى ذات المسئولية فى الميدان الدولى ، وأن تلك الرسالة هى صون العالم الحر من أخطار المذاهب الشيوعية . فماذا تكون النتيجة بالنسبة للشعب الأمريكى لو أن حكومة الولايات المتحدة تخلت عن « رسالتها » هذه ونبذت فكرة الدعاية لها ؟ إنه سؤال نوجهه إلى كل صحفى وكاتب أجنبى يهاجم القومية العربية وينتقد دعوة مصر لها — ولعل الجواب عليه ميسور واضح لا يحتاج إلى تعقيب .

إن النشاط الذى تبديه الولايات المتحدة فى ميدان الدعاية ، وشتى مظاهر هذا النشاط ، والأهداف التى يوجه إليها فى أنحاء العالم المختلفة يرمى دون شك إلى تحقيق مصلحة للشعب الأمريكى ، كما يهدف إلى تحقيق غرض معين فى ذلك الجزء من العالم الذى يسمونه « بالعالم الحر » . فالدعاية الأمريكية إذن تحقق فى نظر الحكومة الأمريكية حماية المصالح القومية الأمريكية ومصالح شعوب معينة ضد الأخطار والتهديدات التى يفترض أنها تأتى من دول معادية . وإذ ذاك يكون الغرض من الدعاية فى رأى السياسيين الأمريكيين غرضاً متمشياً مع الأسس « الأخلاقية » (بمعناها السياسى) ومبادئ الحياة الديمقراطية الحقة التى على أساسها تخدم الدولة مصالح مواطنيها . . . وبذلك يأخذ سياسيو الولايات المتحدة على عاتقهم استعمال شتى وسائل الدعاية للقيام بواجبهم كأفراد مسئولين عن تحقيق المصلحة القومية لبلادهم .

ليس فى استطاعة كاتب أو صحفى أمريكى أن ينكر هذه الحقائق ، ولكننا رغم ذلك نجد فريقاً منهم يحرم على غيره ما يستحل لنفسه ، فيهاجم الدعاية المصرية ويندد بها ويصفها بأنها تثير القلاقل والشغب فى ربوع العالم العربى . فأى غرض يرمى إليه هذا الفريق من الكتاب من وراء حملاتهم الهجومية هذه ؟

إن أمثال هؤلاء الكتاب الذين يتعمدون التضليل ، أو غيرهم من المأجورين للاستعمار والصهيونية ، إنما يريدون تزوير الحقائق وإثارة الشعور العالمى ضد مصر وتشويه رسالتها . فإن مصر رائدة القومية العربية

فى العالم العربى ، ومصر التى ينظر إليها كل عربى مؤمن بعروبته كمركز إشعاع للفكر السياسى الحديث والنضوج القومى المستنير ، مصر هذه لها رسالة تؤديها فى العالم العربى ، وهى رسالة لا يمكن تجاهلها بأى حال من الأحوال . وليست هذه الرسالة مقصورة على مرحلة معينة من حياة مصر السياسية ، ولا هى من تصميم حكومة أو حزب معين ، ولا هى بنزعة أو أسلوب ابتدعه فرد أو مجموعة من الأفراد . بل إنها رسالة من صميم حياة مصر أوضحها الدستور حين نص فى ديباجته : « نحن الشعب المصرى الذى يشعر بوجوده متفاعلا فى الكيان العربى الكبير ويقدر مسئولياته والتزاماته حيال النضال العربى المشترك لعزة الأمة العربية ومجدها . . . » .

فكيف يمكن لمصر إذن أن تتناسى واجبها الأدبى الذى يملى عليها مسئولية توجيه الفكر السياسى العربى توجيهاً رشيداً نحو القومية العربية ؟ إن الدول العربية الشقيقة تنظر إلى مصر نظرة الأخوة والتقدير ، تستلهم العظة من كفاحها ، وتعتبر أن هذا الكفاح الذى يقوم به أبناء مصر إنما هو كفاح من أجل العروبة والعرب جميعاً . فهل يطلب الاستعمار الغربى من مصر أن ترفض تأدية رسالتها وتصد الشعب العربى قائلة : « لا شأن لى بكم » ! ؟ ليس هذا من المعقول ، بل على مصر أن تعمل ما فى وسعها عن طريق التعاون الثقافى والمادى والأدبى مع شقيقاتها الدول العربية لتحقيق رسالة العروبة ونشر الوعى القومى العربى كوسيلة للوصول إلى هدف الدولة القومية العربية المتحدة . وإذا لم تقم مصر — بل وكل دولة

عربية — بالدعوة إلى الكفاح القومى ضد الاستعمار والصهيونية فماذا سيكون مصير العروبة ومستقبل الدول العربية ؟

وأخيراً لنا كلمة للرد هى على أكاذيب بعض الكتاب ممن يدعون أن العناصر الشيوعية هى المحرك للحركات القومية فى الدول العربية المختلفة . إن مثل هذا الافتراء على الحق ومثل هذا التضليل يرمى إلى غرض واحد وهو تشويه القومية العربية وإيجاد التوتر بين الدول العربية والدول الأخرى المناهضة للشيوعية . وأى باحث أو دارس يتوخى الحقيقة لا يسعه إلا أن يسخر من تلك الادعاءات الواهية التى يراد منها إلحاق الضرر بالمجاهدين من الوطنيين العرب ، كما ترمى فى أغلب الأحيان إلى إحراج مركز بعض الحكومات العربية والإطاحة بها حتى تتاح الفرصة لحكومة أخرى قد تكون أكثر « ليونة » مع السياسة الاستعمارية .

وادعاء اقتران القومية العربية بالشيوعية يذكرنا بالأسلوب الذى كانت تتبعه الدول الاستعمارية الغربية فى الفترة بين الحربين حينما كانوا يدعون أن الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية (ممثلة فى حكومات إيطاليا وألمانيا) كانتا القوة المحركة للاضطرابات والحركات القومية المناهضة للاستعمار فى الشرق الأوسط . لقد كان هذا الادعاء باطل من أساسه ، إذ بينما قيل إن ألمانيا وإيطاليا تتسببان فى المتاعب لإنجلترا وفرنسا بإثارة الاضطرابات القومية ضدهما فى المناطق الخاضعة لنفوذهما ، كان المواطنون العرب فى ليبيا يقاومون الاستعمار الإيطالى أشد مقاومة ، وكان الشعب المصرى يندد بالاستعمار الإيطالى فى أفريقيا والحبشة ويعمل

بكل ما أوتى من قوة لتأييد النضال القومى للشعب الحبشى . هذا بالإضافة إلى أن معظم الأحزاب القومية فى الدول العربية كانت لا تفتأ تظهر عداوتها السافرة للنظم الاستبدادية الفاشية بأنواعها .

واليوم يطلع علينا دعاة الاستعمار وعملاؤه بمنطق آخر يحاولون به إحالة الخير إلى شر والحق إلى باطل . فهم بادعائهم أن الشيوعية تحرك القومية العربية ، أو أن الكفاح القومى العربى من الشيوعية إنما يستعملون أسلوباً لا منطقياً ينهار من أساسه إذا نظرنا له نظرة العاقل المتبصر . إن دعاة الاستعمار المناهضين للقومية العربية يقولون :

القومية العربية : تكافح الاستعمار

والشيوعية : تكافح الاستعمار

∴ فالشيوعية = القومية العربية

إن مثل هذا التحليل والاستنتاج الخاطئ باطل من أساسه ويظهر بطلانه دون الحاجة إلى دراسة فلسفة المنطق والتحليل العلمى المنطقى ، وأى قارئ عادى يمكنه الرد على هذا الاستنتاج الخاطئ دون تردد .

وكلمة أخيرة نقولها لهؤلاء المغرضين : إن المعروف عن الحركات الوطنية والكفاح القومى فى الدول العربية هو أنها كانت دائماً أبداً تقوم على أكتاف الطبقة المتنورة المثقفة تثقيفاً عالياً . فشباب الجامعات وخريجى الجامعات كانوا هم فى طليعة الأحرار المناضلين فى سبيل قضايا وطنهم العربى منذ أن قامت أولى بوادر الثورة العربية القومية . فلماذا لم يقال عن المكافحين الأوائل إنهم شيوعيون ؟ ثم كيف يمكن لعاقل يدرس الأمور

ويزنها بميزان الحق أن يفسر حركة قومية هدفها التحرر وتحقيق السيادة القومية الكاملة على أنها قرينة للمذهب الشيوعى الذى ينادى بالدولية ويعتبر الحركات القومية الضيقة النطاق على أنها ثورات تحركها مصالح مادية ؟

ليعلم الاستعمار وليعلم دعاة الاستعمار والمغرضون وعملاء الصهاينة وأعداء العرب . . . ليعلم كل هؤلاء أن الكفاح القومى العربى كفاح مستمر متصل يعم الشرق العربى بأسره ، وأنه متكامل فى جميع الأقطار العربية ، وأنه يسير سيراً طبيعياً تطورياً منبعثاً من صميم شعور العرب أينما وجدوا . وسيأتى اليوم الذى تتحقق فيه ثمرات هذا الكفاح ويحق لكل مواطن عربى أن يفخر بوطنه العربى المتحد ودولته العربية القومية التى كانت حلم آبائه فى الماضى والتى ناضل هو وإخوانه فى سبيل دعمها وتقويتها .